

منهج السيوطى فى الاقتراح

يتميز المنهج الذى سلكه السيوطى فى كتاب (الاقتراح) بخصائص معينة واضحة، تختلف باختلاف مناحى النظر إليه، ولسوف نتناول هنا: موقفه من الأصول النحوية، وتأثره بسابقه فى هذا المضمار من العلم، وتأثره بعلم أصول الفقه، وموقفه من المسائل المختلف فيها، وموقفه من مذاهب النحاة، وترتيبه وتقسيمه لموضوعات كتابه، وطريقة عرضه للموضوع، وأسلوبه التعبيرى، وبعض ما يؤخذ عليه، ثم قيمة كتابه فى علم أصول النحو.

١ - موقفه من الأصول النحوية :

جمع السيوطى أدلة النحو الرئيسة من خلال نقله عن كل من ابن جنى وابن الأنبارى؛ فقد جعلها ابن جنى ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس^(١)، بينما هى عند ابن الأنبارى: النقل، والقياس، واستصحاب الحال^(٢). فتحصّل السيوطى - بالجمع بين القولين - أربعة أدلة هى: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال^(٣). ودون ذلك أدلة أخرى ينبغى الرجوع إليها، وهى كثيرة لا تُحصر؛ وقد ذكر منها السيوطى ثمانية هى: العكس، وبيان العلة، وعدم الدليل فى الشيء على نفيه، والأصول، وعدم النظر، والاستحسان، والاستقراء، والدليل المسمى بالباقى^(٤) - وسوف نستعرض هنا نظرتة إلى هذه الأدلة جميعاً.

أولاً - السماع:

يهتم به السيوطى بأبلغ اهتمام، ويراه الأصل الأول من أصول النحو، ولذا فقد خصّص له الكتاب الأول من (الاقتراح).

(١) انظر: الخصائص ١/ ١٨٩؛ وهذا مستفاد من كلامه.

(٢) انظر: لمع الأدلة؛ ص ٨١.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٢١.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٥ - ١١٩.

وهو يعرفه بأنه: (ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته) ^(١)؛ وهو يشمل ثلاثة أنواع: كلام الله تعالى؛ وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه ﷺ؛ وهو الحديث الشريف، وكلام العرب نظامًا ونثرًا، ويستوى فيه ما قالوه قبل البعثة النبوية، وفي زمانها، وبعدها إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، ولا بد في هذه الأنواع الثلاثة من الثبوت ^(٢).

أما (القرآن الكريم) فإن السيوطي يُجيز الاحتجاج بكل ما ورد أنه قرئ به: متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًا، وهو يحكى إجماع النحاة على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تُخالف قياسًا معروفًا، فإن هي خالفته احتجَّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، مع عدم جواز القياس عليه، كما يُجيز الاحتجاج في المجمع على وروده مع مخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه؛ كما في (استحوذ) ^(٣) و(يأبى) ^(٤).

وهو يخطئ بعض متقدمي النحاة؛ لأنهم كانوا يعيرون على بعض القراء قراءات رأوها بعيدة في العربية؛ فهذه القراءات ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، فثبوتها دليل جوازها في العربية ^(٥).

وأما (الحديث الشريف) فإن السيوطي يقصر جواز الاحتجاج به على ما ثبت أنه ﷺ قاله على اللفظ المروي، وهذا إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضًا، وقد بنى موقفه هذا على أمرين:

(١) الاقتراح؛ ص ٣٦.

(٢) انظر: المرجع السابق؛ ص ٣٦.

(٣) هو من قوله تعالى: ﴿أَسْتَحِذُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ﴾ [المجادلة: ١٩]، وقد صححت فيه الواو والقياس إعلالها؛ كاستقام ونحوه. [انظر: شافية الرضى ٣/ ٩٦-٩٧].

(٤) قال في اللسان: «قال الفراء: لم يجيء عن العرب حرف على فعل يفعل مفتوح العين في الماضي والغابر إلا وثانيه أو ثالثه أحد حروف الحلق غير أبى يأبى؛ فإنه جاء نادرًا» (اللسان أبى). [وانظر: شرح الشافية؛ للرضى ١/ ١٢٣].

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ٣٧-٣٨، وانظر: النشر في القراءات العشر ١/ ١٠.

أولهما: تجويز الرواة النقل بالمعنى؛ فالقصة الواحدة قد تُروى عدّة روايات، وبألفاظٍ مختلفة، فالرسول ﷺ قد ورد على لسانه الشريف رواية واحدة، ولم يلفظ بها جميعاً، والرواة لم يلتزموا اللفظ، وإنما كان حرصهم على المعنى، ولا سيما في الأحاديث الطوال.

وثانيهما: أن اللحن قد وقع كثيراً فيما يُروى من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا من غير العرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون بذلك^(١).

وأما (كلام العرب) فيرى السيوطي جواز الاحتجاج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، والاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم، وقد دونت عن العرب العرباء دواوين كثيرة يستند إليها، وكذا كلام الإمام الشافعي فإنه حُجّة في اللغة^(٢).

وهو يقبل المسموع وإن كان فرداً لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إجماع العرب على النطق به، ويرى القياس عليه، كما قالوا في النسب إلى (شنوءة): شئني مع أنه لم يسمع غيره؛ لعدم سماع ما يُخالفه، وكذا المسموع المفرد المخالف لما عليه الجمهور، إن كان من ينطق به فصيحاً فيما عدا ما انفرد به، وكان مما يقبله القياس، وإن لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الشخص، فيقبل إحساناً للظن به، ولا يحمل على فساد^(٣).

وكذا فإنه يرجّح السماع على القياس إن تعارض، فينطق بالمسموع على ما جاء عليه، دون القياس عليه^(٤).

بل إنه يوافق ابن جني على أنه إذا أدك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٤٠ - ٤٤.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٤٤ - ٤٦.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٤٩ - ٥١، والخصائص ١ / ١١٥، ٣ / ٣٨٧، ٢ / ٢٤ - ٢٦.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ١٢٢، والخصائص ١ / ١١٧.

فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه^(١). ويعلق السيوطي على ذلك: بأنه يشبه شيء من أصول الفقه، وهو نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه^(٢).

وهو يرى أن لغات العرب كلها حُجَّة يستدل بها، فلا ترد لغة بصاحبيتها إذا تساويتا قياساً واستعمالاً، فإن كانت إحداها قليلة جداً والأخرى كثيرة جداً، فالواجب استعمال ما هو أقوى وأشيع، ومع ذلك فلو استعمل إنسان اللغة الضعيفة لم يكن مخطئاً كلام العرب، وإنما يكون مخطئاً لأجود اللغتين، كما نقله عن ابن جني^(٣).

وهو يرى - نقل عن ابن عصفور - أن ارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ^(٤).
وتصل بالسيوطي العناية باللغات إلى حد موافقته لأبي حيان في قوله «بأن كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه»^(٥). وكذلك لا يجوز تأويل ما كان لغة لطائفة من العرب لم تتكلم إلا بها^(٦).
أمّا المسموع المخالف للاستعمال والقياس؛ فإنه يرى طرحه وعدم السعى إلى تأويله، أو الاهتمام به - كما نقله عن ابن السراج^(٧).

وكذا فإن السيوطي يحكى الإجماع على عدم الاحتجاج بكلام المولدين نثرًا وشعرًا، وإن نقل عن الزمخشري تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها؛ كأبي تمام لروايته «أبيات الحماسة» التي يحتج بها، فجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه^(٨). ويوافق السيوطي القائلين «بأن آخر من يحتج بشعره: إبراهيم بن هرمة»^(٩). وكذا فهو لا يُجيز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله،

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ١٣٢، والخصائص ١/ ١٢٥.

(٢) انظر: المحصول ٢/ ٩٠ - ٩١.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ١٢١، والخصائص ٢/ ١٠ - ١٢.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ١٢٢.

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ١٢١.

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٥٨.

(٧) انظر: الاقتراح؛ ص ٥٧ - ٥٨، وأصول ابن السراج ١/ ١٠٤ - ١٠٥.

(٨) انظر: الاقتراح؛ ص ٥٤ - ٥٥، والكشاف ١/ ٢٢٠ - ٢٢١.

(٩) انظر: الاقتراح؛ ص ٥٥، وخزانة الأدب ٨/ ١.

خوف أن يكون لمولداً ومن لا يوثق بفصاحته، وإن نقل عن ابن هشام في أحد قوليّه: إجازة ذلك.. وأنه لو رد ما جهل قائله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه^(١).

أما رواية الأبيات المسموعة بأوجهٍ مختلفة؛ فلا يرى بها بأساً، ولا أثر لذلك في صحة الاستشهاد بها فيها؛ وقد علّله بأن: الشاعر ربما أنشد مرة هكذا ومرة هكذا. وينقل عن ابن هشام تعليلاً آخر؛ وهو: أن العرب كان بعضهم ينشد شعر بعض، وكلُّ يتكلّم على مقتضى سجيّته التي فُطر عليها. ومن هنا تكثرت الروايات في بعض الأبيات^(٢).

وأما النقل عمن ينفي سماع شيء، فإنه لا يعنى أن غيره لم يسمعه - كذا نقله عن ابن النحاس^(٣).

وهو يرى - نقلاً عن ابن الأنباري - أن النقل المعوّل عليه: هو الكلام العربي الصحيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة، وأنه ينقسم إلى «تواتر، وآحاد»؛ فالمتواتر: هو لغة القرآن، وما تواتر من السُّنة وكلام العرب... وهذا القسم دليلٌ قطعي من أدلة النحو يُفيد العلم. والآحاد: ما انفرد بنقله بعض أهل اللغة، ولم يوجد فيه شرط التواتر، والأكثر الآخذ به على أنه يُفيد الظن. وأمّا المرسل: وهو الذي انقطع سنده، والمجهول الذي لم يُعرف قائله فلا يقبلان؛ لافتقارهما إلى العدالة للجهل بها، وقيل: يُقبلا لعدم اتهام الناقل، وإلاّ اتهم فيما سواهما^(٤).

تعقيب:

والذي نراه أن موقف السيوطي من الاحتجاج بكل ما ورد أنه قرئ به القرآن الكريم، سواء أكان متواتراً أو آحاداً أو شاذّاً - موقف جيد، وكذا تخطّئته النحاة الذين عابوا على بعض

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٥٥.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٥٩.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٤.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٤ - ٦٥، ولمع الأدلة؛ ص ٨١ - ٩٢.

القرّاء بعض قراءاتهم، وتعليله ذلك بثبوت قراءاتهم بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها. وكذا نشاركه الرأي في اشتراطه لصحة الاستدلال بها ألا تخالف قياساً معروفاً، فإن هي خالفته احتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه دون القياس عليها، خلافاً لبعض علمائنا المحدثين^(١)؛ الذين يرون ضرورة الاحتجاج بالقراءات الشاذة، فهي أقوى من قول غير منسوب أو بيت لا يُعرف قائله، وأنّ القراءة سُنّة متبعة، والقرّاء لا يعلمون في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة أو الأقيس في العربية، وإنما مردّهم في ذلك على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، وما يثبت عندهم من الروايات لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة، لأنّ القراءة سُنّة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها^(٢).

والجواب عن ذلك: أن منهج المحقّقين هو عدم اعتماد الاحتجاج بما جهل قائله من نثر أو نظم^(٣)، ولا يتعلّل بالأبيات الخمسين غير المنسوبة في كتاب سيبويه؛ فإن لها أوضاعاً خاصّة - يضيق المقام هنا عن ذكرها -^(٤). وكذلك فإن القول بوجوب الاحتجاج بالقراءات الشاذّة دون النظر إلى فشو لغة أو قياس عربية - قول مردود؛ فإن الجميع متفقون على أن ما ورد في القرآن الكريم على اختلاف قراءاته مما يُخالف القياس والاستعمال لا يردُّ بل يُقبل في مثل ذلك الحرف بعينه ولكن لا يُقاس عليه، إذ لا يقول أحد بجواز القياس على نحو (استحوذ) مصححاً من قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [المجادلة: ١٩]، ليس لأنّ النحاة يرفضون القياس عليه، وإنما لأن القرآن الكريم لم يرد به إلّا في هذا الموضع فقط، مع كثرة ووفرة ما أتى فيه مثل ذلك مُعلّلاً^(٥)، ومثلها قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ أَلَيْسَ نَسْأَلُونَ بِهِمُ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بالجرّ

(١) هو: الأستاذ سعيد الأفغاني؛ في كتابه «في أصول النحو»، فقد أنحى باللائمة على النحاة الذين يتوقفون أمام بعض القراءات أو يصفون بعضها بالشذوذ. [انظر: في أصول النحو؛ ص ٢٩ - ٤٥].

(٢) انظر: في أصول النحو؛ ص ٣٠، والنشر في القراءات العشر ١/ ١٠.

(٣) انظر: الاقتراح ص ٥٥ - ٥٧.

(٤) انظر: في ذلك: أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه؛ للدكتور رمضان عبد التواب، مجلة مجمع اللغة العربية، بدمشق ٢/ ٢٤٩.

(٥) كما في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقْتَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦]، ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة ٤٥]، و﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ [القصص ٣٤] وغير ذلك كثير.

عطفًا على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فإنَّ ذلك لم يرد إلَّا في هذا الموضع، مع ورود ما هو أكثر منه مما جاء بإعادة الجار^(١)، ولذلك حق للنحاة أن يتوقفوا عن القياس على ما ورد بالقراءات مما لم يذكره القرآن، أو ذكره مرة واحدة، وليس في ذلك تعصُّب ولا تعنُّت ولا جهل بفنٍّ لم يتقنوه^(٢)، وإنما هو الرجوع إلى القرآن الكريم ذاته، فما أجاز القرآن أجزناه، وما لم يجزه توقفنا عنده.

وأما موقف السيوطي من الحديث النبوي الشريف من متابعته لابن الضائع وأبى حيَّان ومن نهج نهجها في عدم الاستدلال به، أو تضيق ساحة الاحتجاج به؛ فهو مما لا يقبل منه ولا ممن تابعهم فيه، إذ يُمكن مجابهة ما منعوا لأجله الاستشهاد بالحديث النبوي بما يلي:

١ - أمَّا دعواهم أنَّ مما يمنعهم من ذلك هو تجويز الرواية بالمعنى؛ فإنَّ الأصل في الرواية أن تكون باللفظ، وتجويز الرواية بالمعنى ليس إلَّا احتمالاً عقلياً، لا يقين فيه بالوقوع^(٣)، فعلماء الحديث حريصون في تحرِّي الدقة في نقل الأحاديث النبوية بلفظها، حتى إذا شكَّ راوٍ في لفظه أثبتوا شكَّه إمعاناً في الضبط والدقة^(٤).. ومع هذا الحد من التحري والتدقيق فإذا وقع تبديل لفظ بلفظ آخر في معناه فإنَّ الذي بدَّله إنما هو راوٍ عربي ممن يحتج النحاة بكلامه فضلاً عن

(١) من ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكِ مَحمُومُونَ﴾ [المؤمنون ٢٢]، وقوله جَلَّ شأنه: ﴿فَنَسَفْنَا بِهِ يَدَايِهِ﴾ [الأرض ٨١].

(٢) انظر: في أصول النحو؛ ص ٣٣: ولا نحسب أن النحاة كانوا جاهلين بعلم القراءات، ويكفي في الرد على هذا أن نذكر من يرميهم بذلك أن بعض النحاة كانوا من القُرَّاء، كأبي عمرو بن العلاء، وعلي بن حمزة الكسائي، ويعقوب الحضرمي، وأنه ليس في أمور العلم تعصب وإنما مرد ذلك كله إلى دعوى مقترنة بدليل، أو رأى تسانده الحُجَّة.

(٣) انظر: النحاة والحديث النبوي؛ للدكتور حسن موسى الشاعر، ص ٢٩-٣٣.

(٤) كما في الحديث الذي استشهد به السيوطي على اختلاف روايات الحديث؛ فقد أثرته غير واحد من المحدثين برواية «أمكنَّاها بما معك القرآن»، ورواية غيره بلفظ «زوجتُكها»، ورواية «قم فعلمَّها عشرين من القرآن»، ورواية غيره بلفظ «زوجتُكها»، ورواية «قم فعلمَّها عشرين مسلم» بلفظ: «ملكنتُكها بما معك من القرآن»، ورواية غيره بلفظ «زوجتُكها»، ورواية «قم فعلمَّها عشرين آية». [انظر: بلوغ المرام من أدلة الأحكام؛ ص ٢٠٢-٢٠٣.

روايته^(١). ومن هنا جاء اختلاف الروايات - غالبًا -.

ومن الغريب أن يكون السيوطي ممن يمنعون الاحتجاج بالحديث الشريف أو ممن يضيّقون ساحة الاستشهاد به بسبب اختلاف رواياته، وهو الذي أجاز الاستشهاد بما اختلفت روايته من أشعار متعلّلاً بعلتين - ذكرناهما آنفاً -^(٢).

٢ - أمّا قولهم: بوقوع اللحن في كثير من الأحاديث الشريفة لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب؛ فالرد عليه من وجهين:

(أ) أن مرويات الحديث التي دُوّنت في الصدر الأول للإسلام - وهي المعوّل عليه - كانت موضع عناية المحدثين الذين كانوا حريصين على دقة الضبط وإحكام اللفظ حتى يقول شعبة بن الحجاج^(٣): (إن أخوف ما أخاف على طالب الحديث إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَىَّ مَعْتَمِداً فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٤)، لأنه ﷺ كان لا يلحن...^(٥). وما وقع فيه تصحيف أو لحن فإنه لا يُقبل عند علماء الحديث، وقد تحاموه وأسقطوه^(٦)، وتداعوا إلى إصلاح اللحن إن وقع - فقد ذكر البلوى عن الحسن ابن علي الحلواني أنه قال: (ما وجدتم في كتابي عن عَفَّانَ لَحْناً فأعربوه، فإن عَفَّانَ كان لا يلحن)، وقال عَفَّان: (ما وجدتم في كتابي عن حماد بن سلمة لَحْناً فأعربوه، فإن حماداً كان لا يلحن)،

(١) فإن أكثرهم من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ممن لازموا النبي صلوات الله وسلامه عليه وأصحابه من الفصحاء والثقات [انظر: الحديث والمحدثون؛ للدكتور محمد أبو زهو، ص ٣٥ وما بعدها].

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٥٩.

(٣) هو: شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، الثقة، الحافظ، كان الثوري يقول فيه: هو أمير المؤمنين في الحديث.. تُوِّفِّي سنة ١٦٠ هـ. [انظر: تقريب التهذيب؛ لابن حجر ١/ ٣٥١].

(٤) انظر: صحيح البخاري ١/ ٣٦.

(٥) انظر: داعي الفلاح؛ ص ٦٠ - ٦١ «نقلاً عن إهداء كتاب النحاة والحديث النبوي؛ للدكتور حسن موسى الشاعر».

(٦) انظر: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث؛ ص ١٤٠ - ١٤٣، وتدريب الراوي؛ للسيوطي ١٩٣/٢. والمقصود إسقاط اللفظ المصحف مع قبول الحديث صحيحاً.

وقال حماد: (ما وجدتم في كتابي عن قتادة لحنًا فأعربوه، فإن قتادة كان لا يلحن) ^(١). وأحسب أن ذلك كافٍ لدرء الشبهة عندهم.

(ب) أن رواية الحديث في الصدر الأول للإسلام - والذين كانوا موضع الاعتماد عند التدوين - كانوا عربًا في معظمهم؛ كالصحابة والتابعين وتابعيهم، وأول من دون كتابًا في الحديث الشريف عبد الله بن عمرو بن العاص في حياة النبي ﷺ، ثم الزهري، وابن أبي عروبة، والريعي بن صبيح؛ ممن دونوا الحديث الشريف كتابة ^(٢)، ثم شاع التدوين في الطبقات التي بعد هؤلاء، ولعل هذا كافٍ في غلبة الظن بأن ما دون من كتب الطبقة الأولى من رواية الحديث كان من لفظ النبي ﷺ ^(٣)، وأن رواته كانوا من العرب الخُص من يُعْتَدُ بفصاحتهم وسلامة سلاقتهم ^(٤).

٣- أن ما يذكره السيوطي من خلو كتب المتقدمين من النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف لم يكن مردّه إلى امتناع هؤلاء عن الاستشهاد به، وإنما كان ذلك بسبب أن المدونات الأولى من الحديث الشريف لم يكن لها من الشيوع وكثرة التداول مثل ما نالته كتب الصحاح والسُنن بعد ذلك.. وكذلك فإن كتب الصحاح والسُنن قد تأخر التدوين فيها إلى أخريات القرن الثاني، وظهر أكثرها في القرن الثالث ^(٥)، في الوقت الذي كان فيه التدوين في النحو الذي قد تمّ في كتب المتقدمين؛ كسيبويه والخليل والكسائي والفراء، ومن قبلهم أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ^(٦)، فكان بدهيًّا أن تأتي كتبهم خالية - أو تكاد - من الحديث النبوي الشريف.

(١) انظر: ألف باء؛ للبلوي ١/ ١٤٤.

(٢) انظر: تراجم هؤلاء في كتاب «الحديث والمحدثون»؛ للدكتور محمد أبو زهو.

(٣) انظر: في أصول النحو؛ لسعيد الأفغاني، ص ٥٠ - ٥١.

(٤) انظر: النحاة والحديث النبوي؛ للدكتور حسن موسى الشاعر، ص ٣٣ - ٣٩.

(٥) فالإمام مالك صاحب «الموطأ» توفّي سنة ١٧٩ هـ، والبخاري سنة ٢٥٦ هـ، والإمام مسلم سنة ٢٦١ هـ، والترمذي سنة ٢٧٣ هـ، وهكذا. [وانظر: الحديث والمحدثون؛ للدكتور محمد أبو زهو].

(٦) ممن زعم السيوطي أنهم لم يستشهدوا بالحديث الشريف. [وانظر: الاقتراح؛ ص ٤٠ - ٤١].

وكذلك ما يزعمه السيوطي من متابعة المتأخرين للمتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث الشريف - كنهجة بغداد والأندلس -؛ هو حُكْمٌ فيه تعميمٌ ينأى الحقيقة، فإن الاطلاع على كتب ابن جنى والسهيلي وما نقل عن ابن خروف كافٍ داحض هذه الدعوى^(١). ثم أتى ابن مالك فأكثر من الاستدلال بما وقع في الأحاديث الشريفة على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، ولا سيما في كتابه (التسهيل)؛ حتى ضاق به أبو حيَّان شارح التسهيل غير مرة، حتى غلا في بعض هذه المرات فقال: (والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز)^(٢). ثم جاء ابن هشام تلميذ أبي حيَّان ونقيضه في مذهبه؛ فراح يستشهد بالحديث النبوي، فيكثر ما وجد إلى ذلك سبيلاً، حتى لفت أنظار مترجميه، حتى نصُّوا على أنه (كان كثير المخالفة لشيخه أبي حيَّان شديد الانحراف عنه)^(٣).

ولقد كتب الأستاذ محمد الخضر حسين بحثاً مطولاً حول الاستشهاد بالحديث النبوي؛ قسَّم فيه الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف على الاحتجاج بها في اللغة والقواعد ستة أقسام، ثلاثة منها يكون قصد الرواة فيها رواية الحديث بلفظه؛ وهي ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ﷺ، وما يروى من الأقوال التعبدية؛ كالتحيات والقنوت والأدعية، وما يروى على أنه صلوات الله عليه وسلامه كان يُخاطب كل قوم بلغتهم... وثلاثة لا يتطرق الشك فيها إلى اللفظ؛ وهي ما ورد من طرق مختلفة بلفظ واحد، وما دونه من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، وما عُرف من حال رواته أنهم لا يُجيزون الرواية بالمعنى، وأنه يجوز الاحتجاج بألفاظ ما يُروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول؛ وإن اختلفت فيها الرواية، ولا يُستثنى منها إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بما لا مردَّ له^(٤).

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٤١.

(٢) انظر: المرجع السابق؛ ص ٤٢، وفي أصول النحو؛ ص ٥٠.

(٣) انظر: بغية الوعاة؛ ص ٢٩٣.

(٤) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد الثالث، ص ٢٠٨ - ٢١٠.

ثانيًا - الإجماع :

بلغ حرص السيوطي على الإجماع أنه جعله في المكانة التالية للسمع في أصول النحو^(١)، موافقًا في ذلك ما رآه ابن جنى^(٢)، ومخالفًا لابن الأنباري الذي لم يجعله من أدلة النحو الرئيسة^(٣).

وهو يُجَدِّد في مفتتح الكتاب - الباب الثاني الذي خصصه للإجماع - أنَّ المراد به: إجماع النحاة البلديين «البصرة والكوفة»^(٤).

وينقل السيوطي في جواز مخالفة الإجماع رأيين مختلفين: فيرى ابن جنى أنَّ الإجماع يكون حُجَّةً إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص، وإلَّا فلا، فالنحاة ليسوا كل الأمة الإسلامية التي لا تجتمع على الخطأ^(٥)، وإنما النحو علم متنوع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان (خليل)^(٦) نفسه، (وأبا عمرو)^(٧) فكره، وله أن يجتهد، ولكن لا يُسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي أطالت البحث وأمعنت النظر إلَّا بعد إتقان^(٨). بل إنَّ للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يوافق القياس إذا لم

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٢١.

(٢) وهو ما يُستفاد من كلام ابن جنى. [وانظر: الخصائص ١/ ١٨٩].

(٣) انظر: لمع الأدلة؛ ص ٨١. وإن كان ابن الأنباري قد أشار إلى حجية الإجماع فإنما هو في سياق شرعي لا لغوي ولا نحوي [انظر: لمع الأدلة؛ ص ٩٨]، وليس في ذلك أدنى حُجَّة على أن ابن الأنباري وجد في الإجماع دليلًا من أدلة العربية، كما ذكر الدكتور أحمد محمد قاسم في مقدمة تحقيقه للاقتراح؛ ص ٨-٩، إذ هو لم يشر إلى الإجماع النحوي في هذا السياق إطلاقًا.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٦.

(٥) إشارة إلى الحديث الشريف: «لا تجتمع أُمَّتِي على ضلالة» [انظر: سنن الترمذي ٤/ ٤٦٦، والمعجم الكبير؛ للطبراني ١٢/ ٤٤٧، ونبوءات الرسول؛ ص ٢١٨].

(٦) يعني: يكون كالخليل بن أحمد الفراهيدي.

(٧) يعني به: أبا عمرو بن العلاء.

(٨) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٦، والخصائص ١/ ١٨٩ - ١٩٠.

يُخالف في ذلك نصًّا، ولا ينبغي أن يحتج عليه بإجماع كافة النحاة من بصريين وكوفيين على الحكم^(١).

أمَّا غير ابن جنى فيرى أن إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافًا لمن تردد فيه، وخرقه ممنوع، ومن ثمَّ ردُّ^(٢). وقد أكَّد ابن الخشاب حجية الإجماع، ومنع خرقه، بالقول: بأنه لو قيل: إن (من) الشرطية لا موضع لها من الإعراب لكان قولًا؛ إجراء لها مجرى (إن) الشرطية، وهى لا موضع لها من الإعراب، لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز^(٣)، ولا ندرى إلى أى الرايين يميل السيوطي.

ويقرّر السيوطي أن إجماع العرب أيضًا حجة مع صعوبة الوقوف عليه، وأن من صورته أن يتكلّم بعض العرب بشيء فيبلغ العرب قوله، ويسكنون عليه^(٤) - وبه استدل ابن مالك على جواز توسط خبر (ما) الحجازية ونصبه في قول الفرزدق^(٥):

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر^(٦)

فالفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميّين، يتمنّون أن يظفروا له بزلة كى

(١) انظر: الخصائص ١/١٩١ - ١٩٢.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٧.

(٣) نص عبارة ابن الخشاب: «ولو قيل إنه (يعنى من في الجملة الشرطية) مبتدأ لا خبر له لقيامه مقام ما لا يحتاج إلى خبر (يعنى إن الشرطية)؛ بل ما بعده مُغنٍ عن خبر لكان قولًا... وبعد فالاتباع أولى، وما قال به المتقدمون في تقدير الخبر حسن قوى». [انظر: المرتجل؛ ص ٢٧٢ - ٢٧٣، وهو لا يُنكر جواز مخالفة الإجماع ولكنه يراه أولى].

(٤) أى أنه إجماعٌ سكوتى كما سيأتى.

(٥) هو: همام بن غالب بن صعصعة، وُلِدَ سنة ٢٠هـ بالبصرة، وتوفي سنة ١١٤هـ، وهو من أعمدة الشعر في العصر الأموى، وقيل في شعره: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث اللغة ونصف أخبار الناس.

(٦) البيت من قصيدة يُمدح بها عمر بن عبد العزيز. [وانظر: ديوانه ص ١٦٧، وسيبويه ١/٦٠، والمقتضب ٤/١٩١، وأوضح المسالك ١/١٩٩، وشرح الأشموني ١/٢٣٠، ٢٤٨، والتصريح ١/١٩٨].

يشنّعون عليه بها، ولو جرى شيء من ذلك لنقل، لتوفّر الداوغي إليه، ففي عدم نقل ذلك عنهم دليل على تصويبهم قوله^(١).

والسيوطي يُجيز - نقلاً عن ابن جنى - تركيب المذاهب، وذلك أن تضم بعض المذاهب إلى بعض، وتنتحل بين ذلك مذهباً ثالثاً، ويمثل له ابن جنى بما فعله المازني حين أخذ عن سيوبه صرف نحو (جوار) علماً، ويونس لا يصرفه، وأخذ عن يونس ردّ المحذوف في التصغير؛ وإن غنى المثال عنه، فيقول في تصغير (يضع) اسم رجل: (يوضع)... وسيوبه لا يردّ المحذوف إذا استوفى التصغير مثاله، فيقول المازني في تصغير نحو (يرى) اسم رجل: (رأيت يرياً)؛ بردّ المحذوف على قول يونس، وصرفه على قول سيوبه^(٢). ويذكر السيوطي أن تركيب المذاهب يُشبه في أصول الفقه إحداث قول ثالث والتلفيق بين المذاهب^(٣).

وهو يرى - نقلاً عن أبي البقاء العكبري - ضعف الإجماع السكوتي عن الإجماع القولي الصريح الذي هو الإجماع الحق. فيُجيز أبو البقاء الخروج على الإجماع السكوتي، وأنه إذا اختلف أهل العصر الواحد على قولين، جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، وذكر أن ذلك معلوم من أصول الشريعة^(٤)، وأن أبا على الفارسي قد أثبت في مسائل كثيرة أحكاماً مع أنه قد سبق إليها بأحكام أخرى؛ كإجازته دخول الألف واللام على (كل) - وقد منعه السابقون - مستنداً على ذلك بالقياس^(٥).

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٧.

(٢) انظر: الخصائص ٧١/٣، وسيوبه ٣/٣١٠، ٤٥٦، ٤٥٧، وشرح الشافية؛ للرضي ٢٢٤/١.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٨، وأصول الفقه الإسلامي؛ للدكتور وهبه الزحيلي ١١٤٢/٢.

(٤) الأكثرون على عدم جواز إحداث قول ثالث إذا اختلف السابقون على قولين؛ لأن اختلافهم على قولين إجماع على إبطال كل قول سواهما، كما أن إجماعهم على قول واحد هو إجماع على إبطال كل قول سواه. انظر: اللمع في أصول الفقه؛ لأبي إسحاق الشيرازي ص ٩٣، وأصول الفقه الإسلامي؛ للدكتور وهبه الزحيلي ١١٤٤/٢.

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٨ - ٦٩.

ثالثاً - القياس :

عنى به السيوطي عناية فائقة؛ فقد خصّص له نحوًا من ثلث هذا الكتاب، مستقصيًا فيه أطرافه، ذاكرًا حدّه، وأركانَه، وأقسامَه، وعلله، بأقسامها، ومسالكها، وقوادحها، ولم يترك شيئًا مما له علاقة بالقياس إلّا أورده فيه.

فهو يرى - نقلًا عن ابن الأنباري - أنّ القياس معظم أدلة النحو، والمعول في أغلب مسائله عليه، ولذا فإن إنكار القياس في النحو لا يتحقّق، فالنحو كله قياس، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو^(١)... وهو يذكر قول أبي عثمان المازني: بأنك لم تسمع كل كلام العرب، وإنما سمعت بعضه، فتقيس عليه غيره، فما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب^(٢). وهو يذكر أنّ القياس لا يكون على الشاذ، وإنما على المطرد، فلا تقيس على نحو (استحوذ) و(استصوب)^(٣).

وكما لا يُقاس على الشاذ نطقًا، لا يُقاس عليه تركًا، فما كان شاذًا في السماع مطردًا في القياس، كماضى (يذر) و(يدع)؛ فإنك تتحاشاه كما تحاشاه العرب، ولكن لك أن تقيس على مثل (وزن) و(وعد)؛ وإن لم تسمعها أنت^(٤).

وهو يرى كذلك جواز القياس على الكثير المخالف له؛ فإذا قال العرب في النسب إلى (شنوءة): شئني، مع أنه لم يسمع غيره، جاز لك أن تقول في (حلوبة) و(ركوبة): حلبى وركبى؛ لأنهم أجروا فعلوة مجرى فعلية، لما فيهما من التشابه؛ في كون كل منهما ثلاثيًا، وثالثه حرف لين، وأنها يتواردان، فتقول: أثوم وأثيم، ورجوم ورجيم، ونحوهما.. ولا يجوز أن تقيس على قولهم في (ثقيف) و(قريش) و(سليم): ثقفى، وقُرشى، وسلمى، مع كثرتهم؛ فإنه عند سيوبه ضعيف في (القياس)، فلا تقول في (سعيد): سعدى، ولا في (كريم): كرمى^(٥).

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٧٠-٧١، ولمع الأدلة؛ ص ٩٥-١٠٠.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٧٩، وقول المازني في الخصائص ١/ ١١٤، ٣٦٠.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٧٣، والخصائص ١/ ٣٢٣.

(٤) انظر: الاقتراح ص ٧٣، والخصائص ١/ ٩٩.

(٥) انظر: الاقتراح ص ٧٣-٧٤، وسيوبه ٣/ ٣٣٩، والمقتضب ٣/ ١٣٣، والخصائص ١/ ١١٥-١١٦.

والقياس عنده أربعة أقسام: حمل فرع على أصل؛ كإعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد، كقولهم: قيم وديم؛ في قيمة وديمة، وزوجة وثورة؛ في زوج وثور... وحمل أصل على فرع، كإعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته، كقمت قياماً، وقاومت قواماً... وحمل نظير على نظير؛ كزيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصولة، حملاً على زيادتها بعد نظيرتها، وهى (ما) النافية؛ لتناظرهما لفظاً، وجواز (غير قائم الزيدان)؛ لحمل (غير) على نظيرتها (ما) النافية في قولك: (ما قائم الزيدان)؛ لتناظرهما معنى، وحمل أفعل التفضيل في امتناع رفعه الظاهر على أفعل التعجب؛ لتناظرهما أصلاً ووزناً وإفادة للمبالغة، وحمل ضد على ضد، كحملهم نصب بعد (لم) على الجزم بعد (لن)، فالأول لنفى الماضى، والثانى لنفى المستقبل^(١).

وهو يُجيز تعدد الأصول المقيس عليها فرع واحد، فإن (أى) في الاستفهام والشرط معربة، حملاً لها على نظيرتها (بعض) وعلى نقيضتها (كل)^(٢).

وهو - أيضاً - يُجيز القياس على حُكم ثبت بالقياس، وقد نقل عن ابن جنى مثلاً له، وهو أن تقول: إذا كان اسم الفاعل مع قوة تحمله للضمير إذا جرى على غير من هو له، فإنه - مع ذلك - لم يتحمل الضمير إذا وقع صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً، فإن منع حمل الصفة المشبهة باسم الفاعل للضمير أولى، فقد حملت الصفة المشبهة على حُكم اسم الفاعل، مع أن هذا الحُكم الثابت له إنما جاء بالاستنباط والقياس على الفعل الرفع للظاهر، حيث لا تلحقه العلامات^(٣).

ويُجيز السيوطي - كذلك - القياس على الأصل المختلف في حكمه، وينقل عن ابن الأنباري: أن مثاله القول بأن (إلا) هى الناصبة للمستثنى؛ لأنه قام مقام فعل يعمل النصب^(٤)، قياساً له على (يا) في عملها النصب في المنادى، مع أن (يا) مختلف فيها؛ فمنهم من

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٧٨، وجمع الهوامع ٢/ ٤، وشرح الأشموني ٣/ ٢٧٨.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٧٩.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٠ - ٨١، والخصائص ١/ ١٨٦.

(٤) تقديره: استثنى ونحوه.

يقول: إنها العاملة في المنادى، ويرى بعضهم: أن العامل في المنادى فعل مقدّر^(١).
وبالنظر إلى أهمية العلة في القياس، فقد أفردتها السيوطي بالذكر في مواضع عدّة؛ ذكر فيها أقسامها، ومسالكها، وما يقدح فيها، مناقشاً لكل ما يتصل بالعلة من قضايا وأحكام^(٢).
وهو يرى أن علل النحاة في غاية القوة والوثاقة، خلافاً لمن يرى أنها واهنة متمحولة؛ لكونها تابعة للوجود لا الوجود تابع لها.. وهذا قول بعيد عن الحق؛ فإن هذه الأوضاع والصيغ - وإن كنا نحن نستعملها - فإن ذلك ليس على سبيل الابتداء والابتداء، وإنما على وجه الاقتداء والتأبع، ولا بد فيها من التوقيف، فإذا صادف النحاة هذه الصيغ مستعملة على حالٍ من الأحوال، وعلموا أنها كلها أو بعضها من وضع واضح حكيم، فإنما يتطلبون فيما وجدوه وجه الحكمة في تخصيصها بهذا الوجه من بين أخواتها، فإذا حصلوا عليها فهذا غاية مطلوبهم - كما نقله السيوطي عن صاحب (المستوفى)^(٣).
ويرى السيوطي - نقلاً عن ابن جنى - أن علل النحاة أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء؛ لقيامها على الحسّ، والاحتجاج فيها بثقل الحال أو خفتها على النفس، بينما علل الفقهاء أمارات على الأحكام؛ وكثير منها لا يظهر فيها وجه الحكمة، كالأحكام التعبدية، بخلاف النحو؛ فإنه كله أو أغلبه مما تدرك علته، وتظهر حكمته - ولذا قال سيبويه: وليس شيء مما يضطرون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهاً^(٤). ومع ذلك فإن بعضه قد لا يظهر في وجه الحكمة^(٥).
وهو يُنكر - نقلاً عن ابن جنى - ما سمّاه ابن السراج (علة العلة)، ويرى أنه ليس إلّا شرحاً أو تفسيراً للعلة^(٦).

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٨١، ولع الأدلة؛ ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٨١ - ١١٢.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٨١ - ٨٢.

(٤) انظر: سيبويه ٣٢ / ١.

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ٨١ - ٨٣، والخصائص ٢٣٧ / ١.

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٥، وأصول ابن السراج ٣٥ / ١، والخصائص ١٧٣ / ١.

وهو يفرّق بين العلة والسبب؛ فالعلة: هي الموجبة للحكم، أمّا السبب: فلا يوجب الحكم؛ بل يجوز.. ولذا سمّي (العلة المجوزة) كأسباب الإمالة فإنها غير موجبة لها^(١).

وهو يُجيز التعليل بالعلة القاصرة، تبعاً لابن الأنباري، فإنه يميز التعليل بها فيما ورد السماع به؛ كقولهم: (ما جاءت حاجتك)، و(عسى الغوير أبؤسا)، فيقال (جاءت) و(عسى) أُجريا مجرى (صار)، فجعل لهما اسم مرفوع وخبر منصوب، ولا يجوز أن يُجريا مجراه في غير ذلك، ولا يُقال برد العلة هنا لقصورها وعدم تعديها، إذ لا تتراد العلة للتعدية، وإنما تُتراد لما فيها من الإخالة والمناسبة^(٢).

ويعرض السيوطي - من كلام ابن الأنباري - قضية إثبات الحكم؛ أهو بالنص أم بالعلة؟ فالأكثر على أنه يثبت بالعلة، وبعضهم يراه ثابتاً في محل النص بالنص وفيما عداه بالعلة. ثم ينتهي السيوطي إلى ما رآه ابن الأنباري؛ وهو: أن الحكم ثابت بالنص والعلة معاً؛ فإن الحكم يثبت بطريق مقطوع به وهو النص، والعلة هي - وإن كانت مظنونة - الداعية إلى إثبات الحكم؛ فالنحوى يقطع على الحكم بكلام العرب، ويظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم^(٣). وهو يُميز تعليل الحكم بعلتين - وهو ما ذكره ابن جني^(٤)، وما انتهى إليه ابن الأنباري بعد أن حكى الخلاف في المسألة على قولين^(٥).

وكذلك يُميز السيوطي عكس ما سبق؛ وهو تعليل حكمين بعلة واحدة، سواء تضاد الحكمين أم لم يتضاداً - كذا نقله عن ابن جني^(٦).

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٦-٨٧، والخصائص ١/ ١٦٤-١٦٥.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٩-٩٠، ولمع الأدلة؛ ص ١١٤.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٧-٨٨، ولمع الأدلة؛ ص ١٢١.

(٤) انظر: الخصائص ١/ ١٧٤، ١٧٧، ١/ ١٠٠.

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ٩٠-٩١، ولمع الأدلة؛ ص ١١٧.

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٩٢، والخصائص ١/ ١٠٦، ٣/ ٥١.

وهو - فيما ينقله عن ابن جنى - يرى عدم قبول (دور العلة)؛ لأن الشيء لا يكون علة نفسه، وأبعد منه أن يكون علة علته^(١).

وهو لا يمانع من (تعارض العلل)، سواء تعارضت على الحكم الواحد، أو على حكمين مختلفين دعت إليهما علتان مختلفتان^(٢).

وكذا يُجيز السيوطي التعليل بالأمور العدمية؛ كتعليل بعضهم بناء الضمير باستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغه، لحصول الامتياز بذلك^(٣).

وهو يرى - نقلاً عن ابن الأنباري - أنه إذا تعارض قياسان، فإنك تأخذ بأرجحهما، وهو ما وافق دليلاً آخر من نقل أو قياس^(٤)، وإذا تعارض القياس والسمع؛ فإنه يرى وجوب النطق بالمسموع على ما جاء عليه، ولكن لا يُقاس عليه غيره - كذا نقله عن ابن جنى^(٥).

وكذا فإنه - فيما ينقله عن ابن جنى - يرى صحة الحكم بالقياس على ظاهر اللفظ، وإن كان يمكن أن يكون المراد غيره، حتى يرد ما يبين خلاف ذلك^(٦).

ومثله ما إذا تعارض الأصل والغالب في مسألة؛ فإنه يرى أن الأصح الأخذ بالأصل كما في الفقه^(٧).

وإذا اجتمع في القياس أصلان؛ فإن السيوطي يرى - بالنقل عن ابن جنى - أن الحكم إنما يكون بمراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد^(٨).

(١) انظر: الاقتراح ص ٩٢-٩٣، والخصائص ١/ ١٨٣-١٨٤ [باب في دور الاعتلال].

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٩٣، والخصائص ١/ ١٦٦-١٦٨ [باب في تعارض العلل].

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٩٣، وانظر: هذا التعليل في التسهيل؛ لابن مالك، ص ٢٩.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ١٢٢، ولمع الأدلة؛ ص ١٣٨-١٣٩.

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ١٢٢، والخصائص ١/ ١١٧.

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ١٢٣، والخصائص ١/ ٦٦، ٢٥١.

(٧) انظر: الاقتراح؛ ص ١٢٣-١٢٤، وسيبويه ٣/ ٢٢٢.

(٨) انظر: الاقتراح؛ ص ١٢٤-١٢٥، والخصائص ٢/ ٣٤٢-٣٤٤.

رابعاً - استصحاب الحال :

ويراه السيوطي أحد الأصول النحوية الرئيسة تبعاً لابن الأنباري الذي يراه كذلك^(١).

وهو عنده أحد الأدلة المعتبرة، ناقلاً عن ابن الأنباري قوله في «الإنصاف»: (أجمع البصريون على عدم تركيب (كم)، بأن الأصل الإفراد، والتركيب فرع، وَمَنْ تَمَسَّكَ بِالْأَصْلِ خَرَجَ عَنْ عَهْدَةِ الْمَطَالِبَةِ بِالْدَّلِيلِ، وَمَنْ عَدَلَ عَنِ الْأَصْلِ افْتَقَرَ إِلَى إِقَامَةِ دَلِيلٍ؛ لَعْدُولِهِ عَنِ الْأَصْلِ. واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة)^(٢).

وهو يذكر أن المسائل التي استدل بها النحاة باستصحاب حال الأصل كثيرة جداً لا تُحصى^(٣).

وهو يرى - نقلاً عن ابن الأنباري - أن استصحاب حال الأصل من أضعف الأدلة^(٤)، وهو ينقل عنه كذلك أن الاعتراض على الاستدلال بالاستصحاب أن يذكر دليلاً يدل على زواله، والجواب عليه: أن يُبين أن ما توهمه دليلاً لم يوجد فبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحاً^(٥)؛ وهو ما نقله السيوطي في الكتاب (الباب السادس: في التعارض والترجيح): بأنه إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس فلا عبرة به؛ أي بالاستصحاب^(٦).

تعقيب :

الحق أن ما ذكره السيوطي من أن الاستصحاب من أضعف الأدلة - نقلاً عن ابن الأنباري - مع عدم مخالفته له أو الاعتراض عليه مما يدل على قبوله به - هذه الدعوى فيها

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٢١، ولع الأدلة؛ ص ٨١.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٣، ولع الأدلة؛ ص ١٤١، والإنصاف - المسألة الأربعين ١/ ٣٠٠.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٣.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٣، ولع الأدلة؛ ص ١٤٢.

(٥) انظر: الإعراب في جدل الإعراب؛ ص ٦٣.

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ١٢٥، ولع الأدلة؛ ص ١٤٢، والإعراب؛ ص ٦٣.

نظر؛ إذ يتناقض هذا مع ما ذكره ابن الأنباري من جعل الاستصحاب أحد الأدلة الثلاثة الرئيسة في علم أصول النحو، وهو ما أخذه السيوطي - مضيفاً إليها (الإجماع) -، إذ لا يكون أحد الأدلة الرئيسة من أضعف الأدلة.

بل إن الاستصحاب يُعدُّ أقوى من بعض الأدلة الأصولية الأخرى؛ كعدم النظر أو الاستحسان، فإن كلا منهما موضع خلاف بين العلماء - فابن هشام الخضر اوى يرى عدم اعتبار عدم النظر من الأدلة^(١)، وابن جنى يرى أن الاستحسان دلالة ضعيفة وغير مستحكمة^(٢)، بخلاف الاستصحاب فلم يذكر أحد نقضه أو المخالفة في اعتباره.

ولا يجوز تخريج كلام ابن الأنباري - الذي اعتمده السيوطي - إلا على أن مراد ابن الأنباري هو ضعف الاستصحاب عن الأدلة الأصولية الرئيسة فحسب، وليس أنه أضعف الأدلة مطلقاً، ولعل السيوطي عني ما نقول به هذا؛ لأنه قصر - عند التعارض - ضعف الاستصحاب على كل من السماع والقياس^(٣)، وهما أقوى دليلين في هذا العلم.

وعلماء أصول الفقه - وقد حمل عليه أصول النحو - لا ينعتون استصحاب الحال بما نعته ابن الأنباري والسيوطي من النحاة، بل هو عندهم من الأدلة القوية، أو لنقل: من رموس الأدلة^(٤).

خامساً - الأصول النحوية الأخرى :

يرى السيوطي - نقلاً عن ابن الأنباري - أن أنواع الاستدلال كثيرة لا تُحصر^(٥) - وقد ذكر السيوطي منها ثمانية^(٦):

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٧.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ١٣٣ [باب في الاستحسان].

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ١٢٥.

(٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام؛ لابن حزم ٢/ ٥، وأصول الفقه؛ للشيخ محمد أبي زهرة، ص ٢٩٦.

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٥، ولعل الأدلة؛ ص ١٢٧.

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٥ - ١١٩.

فمن هذه الأدلة: الاستدلال بالعكس؛ بمعنى إثبات نقيض حكم الأصل في الفرع لافتراقهما في العلة^(١).

ومنها: الاستدلال ببيان العلة؛ وهي إمّا علة وجودية يُستدل بوجودها على وجود الحكم، وإمّا علة عدمية يُستدل بعدمها لعدم الحكم^(٢).

ومنها - كذلك -: الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه^(٣).

ومنها - أيضًا -: الاستدلال بالأصول؛ كالاستدلال على إبطال أن الرفع في المضارع إنما هو لتجرده من الناصب والحازم^(٤)، بأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الرفع قبل النصب والجزم، وهذا خلاف الأصول^(٥).

- ومن هذه الأدلة: عدم النظر؛ وهو دليل على النفي لا على الإثبات، ووضحه ابن جني: بأنه يستدل به على النفي؛ حيث لم يقدّم دليل على الإثبات^(٦)، وإن نقل السيوطي عن الخضر اوى بأن ما يرد من شيء فإنما يُحمل على القياس، وإن لم يوجد له نظير^(٧).

- ومنها: الاستحسان؛ وهو ينقل عن ابن جني: أن دلالة ضعيفة وغير مستحكمة، وإن كان فيه ضربٌ من الاتساع والتصرف^(٨) - وهو ينقل عن ابن الأنباري الخلاف في الأخذ به؛ فقد منعه قومٌ لما فيه من التحكم وترك القياس، ومن أخذوا به اختلفوا فيه؛ فقليل: هو ترك

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٥، وانظر: هامش الإصباح في شرح الاقتراح ص ٣٦١.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٥، ولمع الأدلة؛ ص ١٣٢.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٥-١١٦، ولمع الأدلة؛ ص ١٤٢.

(٤) وهذا قول حُذّاق الكوفيين؛ ومنهم الفراء، وقال به الأخفش كذلك، وهو ما اختاره ابن مالك.

[انظر: شرح الأسموني، ومعه حاشية الصبان ٢٧٧/٣، والتصريح ٢٢٩/٢].

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٦، ولمع الأدلة؛ ص ١٣٢.

(٦) انظر: الخصائص ١/١٩٧.

(٧) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٦-١١٧.

(٨) انظر: الخصائص ١/١٣٣.

القياس للدليل كرفع المضارع^(١)، وقيل: هو تخصيص العلة؛ كالقول بأن (أرضون) جُمعت بالواو والنون عَوْضًا عن حذف تاء التأنيث مع انتقاض ذلك بما يياثلها نحو (شمس) و (دار) مع عدم جمعها بالواو والنون^(٢).

- ومنها: الاستقراء؛ وقد استدلوا به في مواضع؛ منها انحصار الكلمات الثلاث في: الاسم، والفعل، والحرف^(٣).

- ومنها: ما يسمّى بالدليل الباقي؛ كالقول باقتضاء الدليل عدم دخول شيء من الإعراب في الفعل؛ لكون الأصل فيه البناء، لعدم العلة المقتضية لإعرابه، وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع لعلّة اقتضت ذلك^(٤)، فبقى الجرّ على الأصل الذي اقتضاه الدليل من الامتناع^(٥).

تعقيب :

الذي نراه أن الاعتبار ببعض هذه الاستدلالات يحتاج إلى مراجعة؛ فالاستدلال بعدم النظر فيه ضعف واضح؛ إذ المعوّل عليه في إثبات الحكم أو نفيه في شيء هو قيام دليل من السماع أو القياس عليه، فإن لم يُوجد لم يكن عدم وجود نظير له كافيًا لنفيه، إذ هو أشبه بما سبق أن أشار إليه السيوطي نفسه من قبل من النقل عن النفي في أن حاصله: أنى لم أسمع هذا - وهو لا يدل على أنه لم يكن^(٦). فكذا ما سمع مما لا نظير له لا يقطع برده، أو ليس جائزًا أن يكون قد جرى على لسان من نطق به من لغة قديمة غير مسموعة - كما أشار إلى ذلك ابن جنى في قضية المسموع الفرد^(٧).

(١) المرجع السابق ذكره، وانظر: الاقتراح؛ ص ١١٦.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٧ - ١١٩، ولمع الأدلة؛ ص ١٣٣.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٩، وشرح الرضى على الكافية ٧/١.

(٤) انظر: قول ابن مالك في إعراب المضارع [التسهيل ص ٢٢٨، وجمع الهوامع ١/ ١٨].

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٩.

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٤.

(٧) انظر: الاقتراح؛ ص ٥١، والخصائص ١/ ٣٨٥ - ٣٩٠.

هذا إن كان من الألفاظ العربية، فإن شك في عريته، فالواجب الرجوع إلى أدلة العجمة في الألفاظ - وقد ذكرها السيوطي في هذا الكتاب^(١)، فإن كان الوارد مما لا نظير له من التراكيب، وجب الرجوع إلى الأدلة القياسية لإثباته أو نفيه، فإن وجد الدليل على صحته حكم به، دون اعتبار لوجود نظير له أو عدم وجوده، وإن عدم الدليل عليه فلا يحكم به.

وكذلك الحال في الاستحسان؛ فإن أمثلة النحاة فيه ليست إلا محض سماع، وما حاولوا تعليله به وسُمِّوه استحسانًا لا يكاد يستقيم لهم؛ فقولهم: بقلب الياء واوًا من غير علة في نحو (الفتوى) و(التقوى) لإرادة التفرقة بين الاسم والصفة... لا يسلم لهم، فهم لم يفرّقوا بين الاسم والصفة في غير ذلك^(٢)، وهم أيضًا لم يجمعوا نحو (شمس) و (دار) بالواو والنون كما جمعوا لفظة (أرض)؛ فليس في ذلك استحسان، فكلها قد حُذفت منها تاء التأنيث، وأمّا نحو (استحوذ) و (أطولت) و (مطية) فهو مما شذَّ سماعًا وقياسًا^(٣)، ولم يقل أحد بأنهم استعملوا مثل ذلك لضرب من الاستحسان.

ومما يضعف القول بالاستحسان أنه أمرٌ نسبي؛ قد تختلف فيه العقول والنفوس، فما يستحسنه بعضهم قد يستوحشه آخرون^(٤). وما هكذا ينبغي أن تُبنى قواعد العربية.

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٣٤.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ١٣٣ وما بعدها.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٤٦-٤٧، والخصائص ١/ ٩٦-١٠٠، ولمع الأدلة؛ ص ١٣٣.

(٤) وعلى حمل أصول النحو على أصول الفقه، فإن الاستحسان ليس مسلمًا عند الفقهاء، فقد توسّع فيه المالكية، وقيدته الحنفية بضرورة وجود دليل وأنكره الشافعية، وكذا أنكره ابن حزم إنكارًا شديدًا. [انظر: التمهيد في أصول الفقه؛ للكلوذاني ٤/ ٨٧، ٩٧، والإحكام في أصول الأحكام؛ لابن حزم ٦/ ١٦-٢٧، وأصول الفقه؛ لمحمد بن زهرة، ص ٢٦٢-٢٧٢].

٢ - تأثره بسابقه في هذا الفن :

إن من يدرس كتاب (الاقتراح) دراسة متأنية، يتضح له بجلال أن مؤلفه أبا بكر السيوطي قد تأثر بجملة من العلماء السابقين عليه في هذا العلم، ونحن لا نقصد هنا من نقل عنهم، وإنما نعى من أضافوا إضافات لها أثرها في مادة هذا الكتاب وأبوابه وفصوله وعناوينه، حتى غدت هذه الإضافات جزءاً لا يمكن تصور الكتاب بدونه.

وأبرز من ينطبق عليهم ما ذكرنا من العلماء: ابن الأنباري، وابن جني، وأبو حيّان، وابن مالك، وابن السراج، والزّجاجي، والخليل، وسيبويه - وهذا الترتيب الذي أوردناهم به إنما هو بحسب قدر إسهام كلّ منهم في التأثير على السيوطي وكتابته.

ابن الأنباري :

صرّح السيوطي بأنه أخذ منه لباب كتابه (لمع الأدلة في أصول النحو)، وأدخله في خلد (الاقتراح)، وأنه ضم خلاصة كتاب (الإعراب في جلد الإعراب) إلى مبحث العلة في كتابه، وأنه ضم إليه من كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) جملة^(١)، ولذلك فإن محاولة تتبّع آراء ابن الأنباري وأقواله التي يحتشد بها (الاقتراح) أمرٌ يخرج بهذا البحث عن نطاقه، ولذا نكتفي هنا بذكر تأثر السيوطي بابن الأنباري، ونقله منه بعض أبواب كتابه وبعض فصوله؛ فقد أخذ منها ما يلي:

١ - جواز الإجازة^(٢).

٢ - شرط نقل المتواتر والآحاد، وأهل الأهواء، والمرسل والمجهول^(٣).

٣ - قياس الطرد^(٤).

(١) انظر: مقدمة السيوطي للاقتراح؛ ص ٢٠.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٥، ولمع الأدلة؛ ص ٩١.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٤ - ٦٥، ولمع الأدلة؛ ص ٨٧ - ٩١.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ١٠١، ولمع الأدلة؛ ص ١١٠.

- ٤ - أقسام القياس^(١).
- ٥ - إثبات الحكم في محل النقل؛ إثبات بالنقل أم بالقياس^(٢).
- ٦ - العلة القاصرة^(٣).
- ٧ - جواز تعليل الحكم بعلمتين فصاعدًا^(٤).
- ٨ - إبراز المناسبة عند المطالبة^(٥).
- ٩ - الأصل الذي يرجع إليه الفرع إذا كان مختلفًا^(٦).
- ١٠ - الاستحسان^(٧).
- ١١ - استصحاب الحال^(٨).
- ١٢ - الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه^(٩).
- ١٣ - ترتيب الأسئلة^(١٠).
- ١٤ - وصف السائل والمسئول به، والمسئول منه، والمسئول عنه، والجواب^(١١).

-
- (١) انظر: الاقتراح؛ ص ٧٤-٧٩، ولمع الأدلة؛ ص ١١٥.
 - (٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٧، ولمع الأدلة؛ ص ١٢١.
 - (٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٩، ولمع الأدلة؛ ص ١١٤.
 - (٤) انظر: الاقتراح؛ ص ٩٠، ولمع الأدلة؛ ص ١١٧.
 - (٥) انظر: الاقتراح؛ ص ١٠٠، ولمع الأدلة؛ ص ١٢٣.
 - (٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٨١، ولمع الأدلة؛ ص ١٢٤-١٢٥.
 - (٧) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٧، ولمع الأدلة؛ ص ١٣٣.
 - (٨) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٣-١١٤، ولمع الأدلة؛ ص ١٤١، والإعراب في جمل الإعراب؛ ص ٤٦.
 - (٩) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٥، ولمع الأدلة؛ ص ١٤٢.
 - (١٠) انظر: الاقتراح؛ ص ١٠٨-١٠٩، والإعراب في جمل الإعراب؛ ص ٦٤-٦٥.
 - (١١) انظر: الاقتراح؛ ص ١٠٩-١١٠، والإعراب؛ ص ٣٦-٤٤.

ابن جنى :

هو أول من صرَّح السيوطي بالأخذ عنه من العلماء؛ فقد ذكر في مقدمته على [الاقتراح] أنه أخذ كثيراً من كتاب (الخصائص) لابن جنى، فإنه وضعه في هذا المعنى، وأنه سمَّاه (أصول النحو)^(١)، ولكنَّ أكثره خارج عن هذا المعنى، وغير مرتَّب، وفيه غث وسمين والاستردادات، فقام السيوطي بتلخيص جميع ما يتعلق بهذا المعنى، فضمه إلى [الاقتراح]^(٢).

ونقول السيوطي عن (الخصائص) لابن جنى عديدة وتأثره بآراء ابن جنى وأقواله المثبوتة في أكثر صفحات الكتاب أمر واضح، ولقد كان إعجاب السيوطي بها كبيراً، إذ هو لم يخالفه أو يراجعه في شيء منها، وهو ما يدل على قناعته بها واعتناقه لها.

ولكثرة هذه الآراء والأقوال، ولأن محاولة تفصيلها يُخرج بهذه الدراسة عن نطاقها، فإننا سنلقى الضوء على ما تركه ابن جنى من أثر على عامة الأبواب والفصول التي أخذها منه السيوطي في [الاقتراح] فعنه أخذ ما يلي:

١ - أخذ العربية عن أهل الوبر لا أهل المضر^(٣).

٢ - مناسبة الألفاظ للمعاني^(٤).

٣ - تداخل اللغات^(٥).

٤ - تركيب المذاهب^(٦).

(١) اشتهر الكتاب باسم (الخصائص في العربية) أو (الخصائص في النحو)؛ وبه ذكر في كشف الظنون ١/ ٧٠٦، وهدية العارفين ١/ ٦٥٢، وانظر: الخصائص ١/ ٢.

(٢) انظر: مقدمة الاقتراح ص ١٨.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٥٢، والخصائص ٢/ ٥.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٦، والخصائص ٢/ ١٥٢ - ١٥٨ [باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني].

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ٥٣، والخصائص ٢/ ١٤٥ - ١٥٢ [باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني].

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٨، والخصائص ٣/ ٧١ [باب في تركيب المذاهب].

- ٥ - دور العلة^(١).
- ٦ - التعليل بعلتين^(٢).
- ٧ - تعليل حُكمين بعلة واحدة^(٣).
- ٨ - الدور في الحُكم^(٤).
- ٩ - تعارض القياس والسماع^(٥).
- ١٠ - معارضة مجرد احتمال الأصل والظاهر^(٦).
- ١١ - في القولين العالم واحد^(٧).
- ١٢ - ترك القياس بالسماع^(٨).
- ١٣ - العلة الموجبة والعلة الموجزة^(٩).
- ١٤ - تخصيص العلل^(١٠).

-
- (١) انظر: الاقتراح؛ ص ٩٢، والخصائص ١٨٣ / ١ [باب في دور الاعتلال].
 - (٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٩٠، والخصائص ١٧٤ / ١ [باب في حُكم المعلول بعلتين].
 - (٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٩٢، والخصائص ١٢٧ / ١، ٥١ / ٣ [باب في أن سبب الحُكم قد يكون سبباً لضده على وجه].
 - (٤) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٠، والخصائص ٢٠٨ / ١ - ٢١٢.
 - (٥) انظر: الاقتراح؛ ص ١٢٢ - ١٢٣، والخصائص ١١٧ / ١ - ١٣٣ [باب في تعارض القياس والسماع].
 - (٦) انظر: الاقتراح؛ ص ١٢٣، والخصائص ٢٥١ / ١ [باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره].
 - (٧) انظر: الاقتراح؛ ص ١٢٦، والخصائص ٢٠ / ١ [باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين].
 - (٨) انظر: الاقتراح؛ ص ١٣٢، والخصائص ١٢٥ / ١.
 - (٩) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٦، والخصائص ١٦٤ / ١ [باب في ذكر الفرق بين العلة الموجبة والموجزة].
 - (١٠) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٦، والخصائص ١٤٤ / ١ [باب في تخصيص العلل].

١٥ - تعارض العلل^(١).

١٦ - عدم النظر^(٢).

١٧ - الاستحسان^(٣).

١٨ - اللغات كلها حجة^(٤).

أبو حيان الأندلسي :

وقد ظهر تأثر السيوطي به في هذا الكتاب في غير موضع كما يتضح مما يلي:
١ - فقد اقتدى به في عدم جعل الحديث النبوي الشريف مصدرًا رئيسًا للاحتجاج به في العربية إلا في أضيق نطاق، بأن يثبت أنه ﷺ قاله باللفظ المروي، وأن ذلك نادرًا، وإنما يوجد في الأحاديث اقتصار على قلته أيضًا^(٥)، ونقل عنه المانعين اللذين تعلل بهما أبو حيان وأبو الحسن ابن الضائع ومن صار على نهجهما^(٦).

٢ - وقد أخذ عنه الاعتراض على ابن مالك لنقله في كتبه من لغة لحم وخزاعة وقضاعة؛ مع أنها كانوا مجاورين لأهل مصر والقيط ولأهل الشام؛ وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، وقول أبي حيان أن ذلك ليس من عادة أئمة هذا الشأن^(٧).

٣ - أخذ عنه القول بعدم تسويغ تأويل ما كان لغته طائفة من العرب لا تتكلم إلا به وإنما يسوغ تأويل ما كانت الجادة على شيء وجاء هو مخالفًا للجادة فيتأول^(٨).

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٩٣، والخصائص ١/ ١٦٦ [باب في تعارض العلل].

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٦، والخصائص ١/ ١٩٧ [باب في عدم النظر].

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٧، والخصائص ١/ ١٣٣ [باب في الاستحسان].

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ٥٢، والخصائص ٢/ ١٠ - ١٢ [باب في اختلاف اللغات وكلها حجة].

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ٤٠.

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٤٠ - ٤٤.

(٧) انظر: الاقتراح؛ ص ٤٤ - ٤٥.

(٨) انظر: الاقتراح؛ ص ٥٨.

٤ - أخذ عنهم (القياس الجلي)؛ وهو قياس المثني على الجمع^(١).

٥ - القول بأن كل ما كان لغة قبيلة جاز القياس عليه^(٢).

٦ - القول بأن الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال^(٣).

ابن مالك :

على الرغم من مشاركة السيوطي لأبي حيّان في تخطئة ابن مالك لكثرة احتجاجه بالحديث الشريف ولعنانيته في كتبه بنقل لغة لخم وخزاعة وقضاعة المجاورين لغير العرب من الأمم، إلّا أن تأثر السيوطي بابن مالك في (الاقتراح) أمر شديد الوضوح، ويتجلى ذلك فيما يلي:

١ - فقد أخذ بمذهبه في عدم العيب على بعض القراءات، وردّه على من عاب على بعض القُرّاء بأبلغ رد، واختياره جواز ما وردت به قراءتهم في العربية والاستدلال بها، وإن منعه الأكثرون^(٤).

٢ - القول بأن إجماع العرب حُجّة في العربية. فإن عدم اعتراضهم على حُكم ما دليل على قبولهم له، وإجازتهم إيّاه^(٥).

٣ - القول بأن من شرط العلة أن تكون هي الموجبة للحُكم، وينقل السيوطي تخطئة ابن مالك للبصريين في قولهم: «بأن إعراب المضارع إنما هو لمشابهة الاسم في حركاته وسكناته وإبهامه وتخصيصه»، وهذه كلها ليست الموجبة لإعراب الاسم، وإنما الموجب لإعرابه قبوله لصفة واحدة ومعانٍ مختلفة، فكذا المضارع^(٦).

(١) انظر: المرجع السابق؛ ص ١١١.

(٢) انظر: المرجع السابق؛ ص ١٢١.

(٣) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٥٩.

(٤) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٣٧.

(٥) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٦٧.

(٦) انظر: المرجع السابق؛ ص ٨٩.

٤ - القول بمنع العلة القاصرة^(١).

٥ - القول بعدم جواز إخراج الشيء عن الأصل فيه إلا بدليل^(٢).

٦ - ولقد خصّص السيوطي إحدى المسائل الأربع التي اشتمل عليها الباب الأخير من (الاقتراح) ليعرض فيها طريقة ابن مالك التي سلكها بين مذهبي البصريين والكوفيين؛ فإن كل الكوفيون يقيسون على الشاذ، والبصريون يتبعون التأويلات البعيدة المخالفة للظاهر، فإن ابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير أن يحكم عليه بقياس ولا تأويل، بل يقول إنه شاذ أو ضرورة - وينقل السيوطي عن ابن هشام: أن هذه طريقة المحققين وأنها أحسن الطريقتين^(٣). وحسبنا بهذا دليلاً على إعجاب السيوطي بابن مالك وتأثره به.

ابن السراج :

وهو صاحب أول كتاب مما وصل إلينا يحمل اسم (الأصول في النحو)؛ وقد أخذ عنه السيوطي بعض أحكامه الأصولية التي تأثر به فيها؛ وهي:

١ - القول باطراح المسموع الشاذ، وعدم تأويله، وأنه إنما يركن إلى هذا - يعنى تأويل مثل ذلك - ضعّفه أهل النحو، ومن لا حُجّة معه، كتأويل ضعّفه أصحاب الحديث، وأتباع القصاص في الفقه^(٤).

٢ - القول: بأن منفعة الاشتقاق أن فيه يسمع الإنسان اللفظة فيشك فيها؛ فإذا رأى قبول الاشتقاق لها أنس بها، وزال استيحاشه منها، وهذا تثبيت اللغة بالقياس^(٥).

٣ - القول: بأن من علل النحاة ما يسمى بعلّة العلة، وهو الذي يؤخذ منه حكمة العرب في الأصول التي وضعتها، وبه يتبين فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات^(٦).

(١) وهو أحد الرأيين في المسألة. انظر: الاقتراح؛ ص ٩٠.

(٢) وهو يعنى الاعتبار باستصحاب حال الأصل. انظر: الاقتراح ص ١١٣.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ١٣٢.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ٥٨، والأصول؛ لابن السراج ١/ ١٠٤ - ١٠٥.

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٠، وقد ورد قول ابن السراج هذا في الخصائص ١/ ٣٦٩.

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٥، والأصول؛ لابن السراج ١/ ٣٥.

الزجاجي :

وهو أيضًا صاحب أول كتاب وصل إلينا يتناول علل النحو، وهو كتاب (الإيضاح في علل النحو)، ولقد أخذ عنه السيوطي قوله: باستنباط علل النحو^(١). وكذا تقسيمه إياها إلى ثلاثة أضرب:

١ - علل تعليمية: وهي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب؛ لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها، وإنما سمعنا بعضًا فقسنا عليه نظيره، ومن هذا النوع من اللع قولنا: (إن زيدًا قائم)، إن قيل: لم نصّبتم زيدًا؟ قلنا: بـ(إن) لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأننا كذلك علمناه ونعلمه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

٢ - علل قياسية: كأن يُقال في (إن زيدًا قائم): لم تُصب (زيدًا) بـ(إن)؟ ولم يجب أن تنصب (إن) الاسم؟ والجواب أن تقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول، فحملت عليه، وأعملت إعماله لما ضارعت، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا؛ فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، وما أشبه ذلك.

٣ - علل جدلية نظرية: ومثلها كل ما يعتل به في باب (إن) بعد ما سبق، كأن يُقال: فمن أى جهة أشبهت هذه الأحرف الأفعال؟ وبأى الأفعال شبهتهموها؟ أبا لماضيه أم لمستقبله أم الحادثة في الحال؟ ولم عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله مع أنه فرع عما تقدّم فاعله على مفعوله؟ فما العلة التي دعت إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل، إلى غير ذلك من السؤالات، فكل ما أعتل به جوابًا عن مثل ذلك فهو داخل في الجدل والنظر^(٢).

الخليل بن أحمد :

تأثر به السيوطي، فأخذ عنه بعض آرائه التي تتصل بعلم أصول النحو؛ وهي:

١ - عدم الاستدلال بالحديث الشريف على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب^(٣).

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٩٣، والإيضاح في علل النحو؛ ص ٦٤.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٩٤ - ٩٥، والإيضاح في علل النحو؛ ص ٦٤ - ٦٦.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٤٠ - ٤١ [فصل الاحتجاج بالحديث النبوي].

٢ - القول بأن العرب وضعت الألفاظ مناسبة لمعانيها، فكأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة، فقالوا: (صر) - بتضعيف الراء - وفي صوت البازي^(١) تقطيعاً، فقالوا: (صر صر)^(٢).

٣ - القول بأنه يمتنع القياس على ما لم تبنيه العرب من الأمثلة: فقد منع الخليل بناء (ارفع) قياساً على (اقعفس)؛ لأن العرب لم تبني على هذا المثال مما لأمه حرف حلقى^(٣).

٤ - القول بأن العرب عرفت مواضع كلامها، وقامت في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، وأنه - أي الخليل - علل بما رآه، فإن كان أصاب فهو ما التمس، وإن لم يكن أصاب فما ذكره يحتمل أن يكون علة لما علله به، فإن سنحت لغيره علة أليق مما ذكره الخليل فليأت بها^(٤).

سيبويه :

استفاد السيوطي كثيراً من أقوال سيبويه وآرائه في المسائل الجزئية والفروع، بيد أن أخذه عن أصوله قليل، ومع ذلك فقد أخذ عنه ما يلي:

١ - عدم الاعتماد على الحديث النبوي الشريف في الاستدلال على وضع القواعد الكلية في لسان العرب^(٥)، وهو يشارك في هذا الخليل - كما أسلفنا -.

٢ - القول بوضع العرب الألفاظ مناسبة لمعانيها، فالمصادر التي جاءت على الفعلان إنما تأتي للاضطراب والحركة مثل (الغليان) و (الغثيان)، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالى

(١) هو نوعٌ من الصقور التي يُصَاد بها [انظر: اللسان (بزي)].

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٧، والخصائص ١٥٢/٢.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٧٩ - ٨٠، والخصائص ٣٦٠/١.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ٩٤ - ٩٥، والإيضاح في علل النحو؛ للزجاجي، ص ٦٥ - ٦٦.

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ٤ - ٤١.

حركات الفعل^(١). - وهو هنا أيضًا يشارك الخليل في القاعدة -.

٣ - ما ينقله السيوطي عن ابن جنى من قول سيبويه عن العرب:

وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا^(٢).

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٧، وسيبويه ١٤ / ٤.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٢، والخصائص ٥٣ / ١، وسيبويه ٣٢ / ١.

٣ - تأثيره بعلم أصول الفقه :

لا غرو أن تظهر آثار علم أصول الفقه في كتب أصول النحو بعامة؛ فالنحاة قد استوحوا مبادئ علمهم هذا من كتب أصول الفقه؛ فيقول ابن جنى: (اعلم أن أصحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد بن الحسن^(١)، وجمعوها منها بالملاطفة والرفق)^(٢). وهو ما يقول به ابن الأنباري؛ حيث يقول في علم أصول النحو: (فيعرف به القياس وتركيبه... على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به، فإن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول)^(٣).

أمّا عن تأثير السيوطي بعلم أصول الفقه في [الاقتراح] فهو أوضح ما يكون، ولعل ذلك راجع إلى اشتغاله بالفقه تعلّمًا وتدريسًا وإفتاءً وتأليفًا، فكان الفقه وأصوله حاضرين في ذهنه على الدوام، ويتجلّى تأثيره بأصول الفقه في هذا الكتاب فيما يلي:

١ - نقله من بعض كتب أصول الفقه :

ولقد صرح هو بذلك في مقدمة كتابه بقوله: (وضمنت إليه نفائس آخر ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة والعربية والأدب وأصول الفقه)^(٤). وقد أورد في كتابه ما نقله من بعض كتب أصول الفقه غير مرة:

(أ) فقد نقل من كتاب (المحصول) للإمام فخر الدين الرازي^(٥) صفحات مطولة في حكم معرفة اللغة والنحو والتصريف، وبيان الطريق إلى معرفتها، والنقل المتواتر في اللغة والنقل عن الأحاد، والإشكالات التي تردّ على كل منهما، والجواب عنها؛ كما رآه الفخر الرازي نفسه^(٦).

(١) هو: أبو بكر محمد ابن الحسن الشيباني، صاحب أبي حنيفة، توفّي سنة ١٩٨ هـ، له: «الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير» وغيرهما. [انظر ترجمته في: ابن خلكان ٦٨/٥].

(٢) الخصائص ١/ ١٤٤.

(٣) نزهة الألباء؛ ص ٨٩.

(٤) الاقتراح؛ ص ١٨.

(٥) سبقت ترجمته؛ انظر: ص ٢٧.

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٠ - ٦٤، والمحصل؛ للفخر الرازي ١/ ٢٧٥ - ٢٩٧.

(ب) وهو ينقل كذلك عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام^(١)، وهو يعرفه بأنه (من كبار أصحابنا الشافعية)^(٢)، مسألة عن الاحتجاج بكلام الكفار من شعراء العربية، وأنه يؤخذ بها، لبعده التدليس فيها، كما اعتمد في الطب، وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار؛ فالعربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة، وإن اشترطت في الراوى عنه، وأنه كثيراً ما يقع ذلك في كتاب سيبويه وغيره: حدّثني من لا أتهم، ومن أثق به، وأنه ينبغي الاكتفاء بذلك، وعدم التوقف في القبول ويحتمل المنع^(٣).

٢ - استعارته مصطلحات أصول الفقه :

حيث تشيع في [الاقتراح] - كما في غيره من كتب أصول النحو - مصطلحات علم أصول الفقه، لما ذكرنا سابقاً من اعتماد أصولي النحو على أصولي الفقه، ومن أهم المصطلحات وأشيعها في كتب أصول النحو التي وردت في هذا الكتاب ما يلي:

(أ) ألفاظ أصول النحو الرئيسية: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال^(٤).

(ب) ألفاظ الأنواع التي ينقسم إليها الحكم النحوي من: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائر^(٥).

(ج) ألفاظ انقسام الحكم النوى إلى: رخصة وغيرها، والضرورة الحسنة، والضرورة القبيحة^(٦).

(د) الإجماع، وحجّيته، وتقسيمه إلى إجماع قولي، وإجماع سكوتي^(٧).

(١) سبقت ترجمته؛ انظر: ص ٣٥.

(٢) الاقتراح؛ ص ٤٧.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٤٧ - ٤٨.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ٢١.

(٥) انظر: المرجع السابق؛ ص ٢٩.

(٦) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٣٠ - ٣٢.

(٧) انظر: المرجع السابق؛ ص ٦٦ - ٦٩.

- (هـ) تركيب المذاهب، وما يُطلق عليه: التلقيق بين المذاهب^(١).
- (و) الخلاف على قولين وإحداث قول ثالث^(٢).
- (ز) القياس: معناه، وحجيته، وأركانه، وأقسامه، وأحكامه^(٣).
- (ح) العلة؛ أقسامها، ومسالكها: كالإجماع، والنص، والمناسبة، والشبه، والطرْد، وإلغاء الفارق، ونحو ذلك^(٤). وقوادحها: كالنقض، وتخلّف العكس، فساد الوضع والمنع للعلّة وغيرها^(٥).
- (ط) بعض القضايا القياسية: كالدور، والتسلسل، واجتماع الضدين^(٦).
- (ي) الاستصحاب: معناه، وحجيته، ومعارضته للسمع أو القياس^(٧).
- (ك) مصطلحات بعض الأدلة الأخرى: كالعكس، وعدم النظر، والاستحسان، والاستقراء وغيرها^(٨).
- وكل المصطلحات السابقة مأخوذة من علم أصول الفقه، وهي مثبتة في كتب هذا العلم^(٩).

(١) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٦٨.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٨ - ٦٩.

(٣) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٧٠ - ٨١.

(٤) انظر: المرجع السابق؛ ص ٨١ - ١٠٢.

(٥) انظر: المرجع السابق؛ ص ١٠٢ - ١٠٨.

(٦) انظر: المرجع نفسه؛ ص ١١٠ - ١١٢.

(٧) انظر: المرجع نفسه؛ ص ١١٣، ١١٤، ١٢٥.

(٨) انظر: المرجع السابق؛ ص ١١٥ - ١١٩.

(٩) انظر في ذلك: «التمهيد في أصول الفقه؛ للكلوذاني، والإحكام في أصول الأحكام؛ للآمدي، والإحكام في أصول الأحكام؛ لابن حزم، واللمع في أصول الفقه؛ للشيرازي، والمحصول في علم أصول الفقه؛ للفيخر الرازي»، وغيرها.

٣ - ترتيبه موضوعات كتابه على نسق كتب أصول الفقه :

وقد صرح السيوطي بذلك في مقدمة (الاقتراح) بقوله: (ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم) ^(١). ولسوف نفرد مبحثاً خاصاً لترتيب السيوطي وتقسيمه في هذا الكتاب؛ نتعرض له بالتفصيل اللائق به في مبحث يأتي إن شاء الله تعالى.

٤ - عقده المقارنات بين العلمين :

وقد وقع منه ذلك في سبعة مواضع، اتفق العلمان في خمسة منها، واختلفا في موضعين وهي:

(أ) ما ذكره في بيان مكانة علم أصول النحو بالنسبة للنحو؛ إذ يقول: (وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه) ^(٢). وأظنه يعني أن كلاً من أصول النحو وأصول الفقه إنما تتحدد بهما الأصول التي تنضبط بها الفروع، والمعايير الأساسية التي تنطلق منه الأحكام الجزئية ^(٣).

(ب) ما يذكره - نقلاً عن ابن جنى - في توضيح حد علم النحو من مقارنته بحد علم الفقه في عموم الحد اللغوي وخصوص الحد الاصطلاحي، فهو ينقل عن ابن جنى قوله في النحو: (فأصله مصدر نحوت بمعنى قصدت، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه مصدر فقّهت؛ بمعنى: فهمت، ثم خص به علم الشريعة) ^(٤).

(ج) ما ذكره من المشابهة بين علمي أصول النحو وأصول الفقه من جواز تركيب المذاهب والتلفيق بينها؛ إذ يقول: (مما يشبه تداخل اللغات السابقة: تركيب المذاهب، وقد عقد له ابن جنى فصلاً في (الخصائص)، ويشبه في أصول الفقه إحداث قول ثالث والتلفيق بين المذاهب) ^(٥).

(١) مقدمة السيوطي للاقتراح؛ ص ١٨.

(٢) الاقتراح؛ ص ٢١.

(٣) انظر: تعريف السيوطي لأصول النحو في الاقتراح؛ ص ٢١.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٢-٢٣، والخصائص ١/ ٣٤.

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٨، والخصائص ٣/ ٧١. ومفهوم التلفيق بين المذاهب عند علماء أصول الفقه: أن يأخذ في القضية الواحدة بقولين أو أكثر؛ ليصل إلى حقيقة مركبة لا يقرّها أحد ممن أخذ عنهم. [انظر: أصول الفقه الإسلامي ٢/ ١١٤٢].

(د) ما يذكره - نقلاً عن أبي البقاء العكبري - من تفرقة بين الإجماع القولي والإجماع السكوتي، وجواز إحداث قول ثالث عند انحصار الخلاف في المسألة الواحدة على قولين؛ فهو ينقل عن أبي البقاء قوله: (فالجواب عنه من وجهين؛ أحدهما: أن هذا إجماع مستفاد من السكوت، وذلك أنهم لم يصرّحوا بالمنع من قول ثالث، وإنما سكتوا عنه، والإجماع: هو الإجماع على حكم الحادثة قولاً.. والثاني: أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين، جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، هذا معلوم من أصول الشريعة وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة) ^(١).

(هـ) وهو يذكر قاعدة اتفق عليها بين العلمين، مما يعلق عليها بما يؤكد هذا الاتفاق، وهي امتناع القياس (الاجتهاد) مع وجود السماع (النص) المخالف له؛ حيث يقول - نقلاً عن ابن جنى -: (إذا أدرك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه) ^(٢).. هذه عبارة ابن جنى. ثم يعقب عليها السيوطي بقوله: (وهذا يشبه شيء من أصول الفقه: نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه) ^(٣).

(و) ما يذكره في حدّ أصول النحو من أنه صناعة مقررة مدوّنة لا يلزم من فقد العالم بها فقدها، بخلاف أصول الفقه؛ فهو يقول: (فقولي (علم)؛ أي صناعة فلا يرد على التعبير به في حدّ أصول الفقه، من كونه يلزم عليه فقده إذا فقد العالم به؛ لأنه صناعة مدونة مقررة، وحد العالم به أم لا) ^(٤).

(١) انظر: الاقتراح ص ٦٩. والأكترون على عدم جواز إحداث قول ثالث إذا انحصر الإجماع في قولين؛ لأنّ اختلافهم على قولين إجماع على إبطال كل قول سواهما، كما أنّ إجماعهم على قول واحد بإجماع على إبطال كل قول سواه. [انظر: اللمع في أصول الفقه؛ للشيرازي؛ ص ٩٣، وأصول الفقه الإسلامي ١١٤٤/٢].

(٢) انظر: الخصائص ١/ ١٢٥.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ١٣٢، والمحصول؛ للفرارزي ٢/ ٩٠ - ٩١.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ١٧.

(ز) ما يذكره - نقلاً عن ابن جنى في التفرقة بين علل النحاة وعلل الفقهاء، حيث يقول ابن جنى -: (اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه؛ لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة؛ كالأحكام التعبدية، بخلاف النحو؛ فإن كله أو غالبه مما تدرك علته، وتظهر حكمته^(١)). وهو ينقل عن ابن جنى كذلك في موضع آخر قوله: (علل النحويين متأخرة عن علل المتكلمين، متقدمة عن علل المتفقهين؛ إذا عرفت ذلك فاعلم أن علل النحويين ضربان: واجب لا بد منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، وهذا لاحق بعلل المتكلمين.. والآخر: ما يمكن تحمله لكن على استكراه، وهذا لاحق بعلل الفقهاء)^(٢).

هذا مع تعدد إشاراته إلى علم أصول الفقه وقواعده، اتئناساً بها، وسيراً على درجتها، واسترشاداً بمعالمها، في مواضع أخرى من كتابه^(٣).

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٢، والخصائص ١/ ٤٨ - ٥٣.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٦، والخصائص ١/ ١٤٤.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٥، ٣٢، ٥٧، ٦٩.

٤ - موقفه من مذاهب النحاة :

بالنظر إلى انتهاء السيوطي إلى المتأخرين من النحاة، فقد كان بدهياً ألا ينتسب إلى إحدى المدرستين: البصرية أو الكوفية؛ بل هو ممن ينتسبون إلى مدرسة الترجيح والاختيار، ونبذ دعوى التعصب المذهبي، تلك التي بدأت في بغداد، واتسعت دائرتها لتشمل نحاة الشام ومصر والمغرب والأندلس^(١). وقد وقع له ما وقع لأغلب النحاة المتأخرين من أنهم (رجعوا إلى تقدير المذهب البصري، والتنديد بالكوفي، والخط من حججه)^(٢)، حتى يقول ابن الشجري^(٣): (ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة عن الحقيقة)^(٤).

ولعلَّ أوضح السبل لمعرفة مذهب السيوطي بين مذاهب النحاة في هذا الكتاب، هو إبراز آرائه النظرية في هذا الصدد، لنستنبط منها حقيقة اتجاهه، ثم نرى تطبيقاته العملية لهذه الآراء فيما ذكره هو من المسائل الخلافية، ثم نخلص إلى الطريقة التي يرى أنها الطريقة المثلى التي يرتضيها بين المذاهب.

فالسيوطي يقول في مسألة خصصها للترجيح بين مذهبي البصريين والكوفيين: (اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية)^(٥).

وهو ينقل عن ابن جني ما يؤكد علم الكوفيين بأشعار العرب وإطلاعهم عليها^(٦).

(١) انظر: المدارس النحوية؛ ص ٢٤٥ - ٢٤٨، ونشأة النحو؛ ص ١٥٨ - ١٦٦.

(٢) انظر: نشأة النحو؛ ص ١٥٩.

(٣) هو: أبو السعادات هبة الله بن علي الشريف البغدادي، تفرّد بزعامة العلم في بغداد، توفّي سنة ٥٤٢ هـ، ومن تصانيفه «الآمالى، وشرح اللمع؛ لابن جني، وما اتفق لفظه واختلف معناه» وغيرها. [وانظر في ترجمته: معجم الأدباء ١٨/ ١٩٢ وما بعدها].

(٤) الآمالى الشجرية ١/ ٣٤.

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ١٢٨.

(٦) قال أبو الطيب في مراتب النحويين؛ ص ١١٩: والشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله، وذلك بين في دواوينهم.

ثم ينقل عن أبي حيَّان، في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار؛ حيث اختار جوازه لوقوعه في كلام العرب كثيرًا نَظْمًا ونَثْرًا - قوله: (ولسنا متعبدين بالتَّبَاع مذهب البصريين، بل تتبع الدليل) ^(١).

وهو كذلك ينقل عن الأندلسي في (شرح المفصل) قوله: (الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوها أصلاً، وبُوبُوا عليه بخلاف البصريين) ^(٢). وقال: (وما افتخر به البصريون على الكوفيون أن قالوا: نحن نأخذ اللعنة من حرثة الضباب، وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ) ^(٣).

ومن هذه النصوص التي أوردها السيوطي هنا يمكننا أن نستنبط ما يلي:

١ - تفضيله مذهب البصريين؛ لما يمتازون به من:

(أ) الحرص على صحة القياس وأحكامه.

(ب) اعتمادهم في أقيستهم على سماع كثير دقيق.

(ج) رفضهم القياس على الشاذ أو النادر.

(د) أخذهم اللغة ممن يثقون في فصاحة لغته، وسلامة سليقته، ونقاء قريحته، ولا يكون ذلك إلا فيمن بقي من الأعراب في بواديهم النائية، بمنأى عن مخالطة الأعاجم أو من فسدت لغتهم، ورفضهم الأخذ عن الأعراب المقيمين في الحواضر المخالطين لذوى العجمة وفاسدى الألسنة ^(٤).

٢ - رفضه الاتِّباع المطلق لكل ما يقول به البصريون؛ فليست أقوالهم نصوصاً مقدَّسة

يُتَعَبَّدُ بها، بل يجوز لنا أن نخالفهم، ونختار غير رأيهم، ما وجدناه حقاً، والحق أحقُّ أن يُتَّبَعَ.

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ١٢٩، والبحر المحيط ٣/ ١٥٩.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ١٢٩.

(٣) المرجع السابق؛ ص ١٢٩.

(٤) انظر: نشأة النحو؛ ص ١٠٨ - ١١٠.

٣ - وهو يُقر للكوفيين بأمرين:

- (أ) سعة الرواية؛ وغزارة علمهم بأشعار العرب، وكثرة اطلاعهم عليها.
 (ب) رجاحة ما يقولون به في بعض المسائل؛ فلا حرج من الأخذ بها، والاعتماد عليها.
 ٤ - وهو كذلك يعيب على الكوفيين أموراً:

- (أ) كثرة أصولهم القياسية؛ لاعتمادهم على كل مسموع، واتخاذهم أصلاً.
 (ب) فساد أقيستهم؛ لأنها تُبنى على ما يرد شاذاً مخالفاً للأصول.
 (ج) أخذهم اللغة عن إعراب الحواضر ممن ضعفت سلائفهم، وفسدت ألسنتهم بمخالطتهم الأعاجم وأشباههم^(١).

ولقد حرصت عند إيراد المسائل الخلافية التي أجرى السيوطي التطبيق العلمي لآرائه التي ذكرها نظرياً، أن تكون هذه المسائل مما ذكره هو، لا مما نقله عن غيره، فقد يكون إنما نقلها كأمثلة على الأحكام الأصولية - التي هي موضوع كتابه - دون أن يوافق على الأحكام الجزئية التي اشتملت عليها^(٢). ولم أجد من هذا القبيل إلا ثلاث مسائل، وقد وافق السيوطي البصريين في اثنتين منها، وأخذ بمذهب الكوفيين في واحدة؛ وهذه المسائل هي:

- ١ - قوله بوجوب اعتماد الوصف الرافع لاسم يُغنى عن الخبر، على نفى أو شبه؛ فهو يقول: (ومن أمثلة الثاني: جواز (غير قائم الزيدان) حملاً على (ما قام الزيدان) لأنه في معناه، ولولا ذلك لم يجوز؛ لأن المبتدأ إمّا أن يكون ذا خبر، أو ذا مرفوع يغنى عن الخبر)^(٣). وهذا قول البصريين^(٤).

(١) انظر: المرجع نفسه؛ ص ١١٦ - ١٢٧.

(٢) وقد وقع في هذا الدكتور أحمد محمد قاسم؛ فقد أخذ من نقل السيوطي عن (الجزولية): أنه يوافق الكوفيين في أن فعل الأمر المعري عن حرف المضارعة معرب مجزوم [انظر: تحقيقه للاقتراح هامش ص ١٠٧]، وانظر: الاقتراح في الطبعة التي اعتمدت عليها ص ٧٨، مع أن السيوطي لا يقول بهذا [انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٧].

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٧٨.

(٤) انظر: أوضح المسالك ١/ ١٨٨ - ١٩٣.

٢ - قوله بأن المصدر أهل للفعل، فهو يقول في حمل الأصل على الفرع: (ومن أمثلة الثاني: إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته، كـ «قمت قيامًا» و«قاومت قوامًا»^(١)، وهذا قول البصريين^(٢)).

٣ - موافقته لابن مالك وأبي حيان في جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار^(٣)، وهذا قول الكوفيين^(٤).

أما الطريقة المثلى عند السيوطي فهي التوسط بين المذهبين، فلا متابعة للكوفيين في قياسهم على الشاذ، ولا متابعة للبصريين في اتباع التأويلات البعيدة التي يخالفها الظاهر، وهي - كما يذكر السيوطي - طريقة ابن مالك؛ فيقول السيوطي: (لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين؛ فإنَّ مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حُكم عليه بقياس ولا تأويل، بل يقول: إنه شاذ أو ضرورة، كقوله في التمييز:

*** والفعل ذو التصريف نزرًا سبقًا ***

وقوله في مد المقصور:

*** ... والعكس في شعر يقع^(٥) ***

قال ابن هشام: (وهذه الطريقة طريقة المحققين؛ وهي أحسن الطريقتين)^(٦).

(١) انظر: الاقتراح ص ٧٤.

(٢) انظر: الإنصاف م ٢٨-١ / ٢٣٥-٢٤٥، والأشباه والنظائر - الفن الثاني ١ / ١٧٠.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٣٧، ١٢٩.

(٤) انظر: الإنصاف م ٦٥-٢ / ٤٦٣-٤٧٤، والأشباه والنظائر - الفن الثاني ١ / ١٧٥، وشرح الرضى على الكافية ١ / ٣٢٠.

(٥) الصواب في هذا البيت من الألفية هو:

وَقَصُرَ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ عليه، والعكس يخلف يقع

(٦) الاقتراح؛ ص ١٣٢.

٥ - موقفه من اختلاف الآراء :

أورد السيوطي في (الاقتراح) قدرًا هائلًا من الموضوعات والمسائل ذات الصلة بعلم أصول النحو، وقد تضمّنت هذه الموضوعات والمسائل عددًا من الآراء، بعضها موضع اتفاق، وبعضها موضع اختلاف.

وكان بدهيًا، مع كثرة ما يحتشد بالكتاب من الآراء المختلف فيها، أن يكون لصاحبه وقفة معها؛ فإمّا أن يوافق بعضها يورجّحه، أو يخالفه ويضعّفه، ولا بأس من التوقف عن إبداء الرأي في بعضها أحيانًا، بأن تستوى فيه أدلة الطرفين؛ فكيف كان موقف السيوطي في هذه الآراء المخالفة؟

إن استقراء الآراء المخالفة الواردة في هذا الكتاب، وتتبع موقف السيوطي منها، يُنبئنا أنه قد غلب عليه عدم تحديد موقف واضح له فيها، وكأنما اقتصر دوره إزاء هذه الآراء على جمعها وحشدتها في كتابه. وهو جهد علمي كبير ومشكور له على آية حال، دون أن يتدخل فيها بتأييد أو تفنيد.

فإذا استخلصنا من هذا الكتاب خمس مسائل قطع فيها السيوطي برأي أو اختيار، فإننا واجدون فيه أضعاف هذا العدد من المسائل مما لم يقطع فيه بشيء - وسنورد المسائل الخمس التي اتخذ له فيها موقفًا محددًا، مع قدر مقنع من المسائل التي توقف فيها؛ أما المسائل الخمس فهي:

١ - حد النحو؛ حيث يقول: (للنحو حدود شتى، وأليقها بهذا الكتاب قول ابن جنى في (الخصائص): انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره...) ^(١)، ممّ يذكر عقبه خمسة حدود أخرى ^(٢).

(١) الاقتراح؛ ص ٢٢.

(٢) انظر: المرجع السابق؛ ص ٢٣ - ٢٤.

٢ - الاحتجاج بالحديث الشريف؛ فقد اختار رأى ابن الضائع وأبى حيّان في عدم الاحتجاج بالحديث الشريف إلا نادراً، وهو في ذلك يقول: (وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي؛ وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروى بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عبارتهم، فزادوا وتقصوا، وقدّموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ...) (١). ولقد تحدّث في ذلك فأكثر، ونقل فأطال (٢).

٣ - تعدد الأصول؛ حيث قال: (اختلف هل يجوز تعدد الأصول المقيس عليها الفرع واحد، والأصح: نعم؛ ومن أمثلة ذلك (أى) في الشرط والاستفهام؛ فإنها أعربت حملاً على نظيرتها (بعض) وعلى نقيضتها (كل) (٣).

٤ - تعارض المجمع عليه والمختلف فيه؛ حيث يقول: (إذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه؛ فالأول أولى، مثال ذلك: إذا اضطر في الشعر إلى قصرٍ محدود أو مدٍّ مقصور، فارتكاب الأول أولى لإجماع البصريين والكوفيين على جوازه، ومنع البصريين للثاني) (٤).

٥ - تعارض الأصل والغالب؛ حيث يقول: (إذا تعارض الأصل والغالب في مسألة، جرى قولان؛ والأصح العمل بالأصل كما في الفقه) (٥).

ومن أمثلة المسائل التي لم يتخذ له فيها رأياً ما يلي:

١ - حدّ الضرورة؛ فقد أورد فيها قولين لابن مالك وابن عصفور، لم يذكر تعقيب بعضهم على الخلاف، ويذكر تأييد بعضهم لرأى ابن مالك، ولكن السيوطي نفسه لم يقطع في المسألة برأىٍ تصرّيحاً ولا تلميحاً (٦).

(١) الاقتراح؛ ص ٤٠.

(٢) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٤٠ - ٤٤.

(٣) المرجع السابق؛ ص ٧٩.

(٤) المرجع نفسه؛ ص ١٢٥.

(٥) الاقتراح؛ ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٦) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٣٢.

٢ - هل بين العربي والعجمي واسطة؟: فقد نقل في جواب هذا السؤال قولين لابن عصفور والخضر اوى، بالإيجاب والنفي، ثم نقل عن أبي حيّان قولاً يفهم منه تأييده لقول ابن عصفور، ولكن السيوطي لم يصرح برأيه^(١).

٣ - تداخل اللغات؛ وقد ذكر فيه ثلاثة أقوال: قول لابن جنى بمطلق الجواز، وقول لغيره بمطلق المنع، وقول بجوازه إن لم يؤد إلى استعمال لفظ مهمل، ولم يرجح السيوطي رأياً منها^(٢).

٤ - إجماع النحاة؛ فقد أورد قول ابن جنى بجواز الخروج عليه بعد إمعان وإتقان وما لم يخالف نصاً^(٣). وكذا يذكر في موضع آخر خروج أبي على الفارسي على الإجماع في إجازته إدخال الألف واللام على (كل)^(٤)، ولكنه يورد لابن الخشاب قولاً بعدم جواز مخالفة المتقدمين^(٥).

٥ - إثبات الحكم بالنص أم بالعلة؟ فهو ينقل عن ابن الأنباري الخلاف بأكمله على ثلاث أقوال؛ فبعضهم: يرى أن إثبات الحكم يكون بالنص، وبعضهم: يرى أنه إنما يثبت بالعلة، وبعضهم: يرى أنه يثبت بهما معاً. وقد بت ابن الأنباري في المسألة باختيار القول الثالث، ولم يعقبه السيوطي بشيء^(٦).

٦ - التعليل بالعلة القاصرة؛ فقد نقل عن ابن الأنباري الخلاف في إجازتها؛ حيث أجازها قوم دون اشتراط التعدية في صحتها، وأبطلها آخرون لأن العلة إنما تراد للمتعدية، وهذه لا تعدية فيها. وقد نقل ابن الأنباري ما أجيب به على المانعين بما يفهم منه موافقته للقول الأول،

(١) انظر: المرجع السابق؛ ص ٣٣ - ٣٤.

(٢) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٥٣ - ٥٤.

(٣) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٦٦ - ٦٧.

(٤) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٦٩.

(٥) انظر: المرجع السابق؛ ص ٦٧.

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٧ - ٨٨.

ثم ينقل السيوطى عن ابن مالك منعه للعلة القاصرة، ولم يعقّب السيوطى على المسألة بشيء^(١).

٧ - التعليل بعلتين؛ إذ ينقل السيوطى عن ابن جنى جوازه، ثم ينقل عن ابن الأنبارى قولين: بالمنع والجواز. دون تعقيب من السيوطى^(٢).

٨ - هل يجب إبراز المناسبة عند المطالبة؟ يذكر فيها السيوطى قولين: بالوجوب وعدمه، دون أن يُبَيَّن فيها برأى أو اختيار^(٣).

وقد وقع منه ذلك فى مواضع أخرى بمثل ما ذكرنا^(٤)، بما يؤكد ما أشرنا إليه من غلبة ذلك عليه.

(١) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٨٩ - ٩٠.

(٢) انظر: المرجع السابق؛ ص ٩٠ - ٩١.

(٣) انظر: المرجع السابق؛ ص ١٠٠.

(٤) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٣٤، ٥٥، ٥٧، ١٠٢، ١١٨، ١٢١، ١٢٨.

٦ - ترتيبه وتقسيمه :

يميل السيوطي في تأليفه إلى الترتيب والتقسيم والتفريغ، وهذه سمة بارزة في عامة مصنفاته، والإطلاع على بعض كتبه مثل (الأشباه والنظائر) و (المزهر) و (جمع الهوامع) حرىَّ بإثبات هذه السمة عنده.

أما في [الاقتراح] - وهو موضوع هذه الدراسة - فإن سمة الترتيب والتقسيم تبدو جلية فيه بصورة لا تخفى على من يقلِّب صفحاته بعلة الدارس أو الباحث فيه، ولعلَّ خبرة السيوطي بالتأليف^(١)، واعتماده في ترتيبه هنا على ترتيب كتب أصول الفقه - كما صرَّح بذلك^(٢) - قد ساعده على أن يبلغ هذا الكتاب ما وصل إليه من التناسق والتنظيم، وقد تميَّز الكتاب من هذه الوجهة بميزتين:

أولاهما: كثرة تقسيماته؛ ولقد كان ذلك ضروريًّا، وذلك لكثرة ما اشتمل عليه من موضوعات ومسائل وجزئيات تكاد لا تترك في علم أصول النحو شيئًا ذا بالٍ إلا تضمته، ولولا كثرة التقسيم لبدأ ذلك كله مكدسًا لا يكاد يبين منه شيء، أو تكتمل في ذهن القارئ له صورة.

ثانيتهما: دقة ترتيبه إلى حدٍّ كبير؛ فالكتاب مقدمات ذوات مسائل، وأبواب منقسمة إلى فصول، والفصول منقسمة إلى فروع، وهي بدورها تنقسم إلى مسائل أصغر، مع بعض التنبيهات والخواتيم والتذنيبات والفوائد؛ وإن وقع بعض الاضطراب في ذلك - كما ذكره في حينه إن شاء الله -.

(١) بلغت مؤلفات السيوطي نحو ثلاثمائة مصنف، وقيل: خمسمائة. [انظر: شذرات الذهب ٨ / ٥١، وهدية العارفين ١ / ٥٣٤ - ٥٤٤].

(٢) حيث يقول في مقدمة الكتاب ص ١٨: «ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم».

ولقد جاء ترتيب السيوطي لموضوعات كتابه وتقسيمه لها على الصورة التالية:

١ - المقدمات: وبها ابتداء كتابه، وقد صرح بتقسيمها إلى عشر مسائل، تناول في كل منها أمراً لما ينبغي البدء بمعرفته من مسائل هذا الفن قبل اقتحامه^(١).

٢ - الأبواب: (وهو يسميها الكتب؛ وإن ذكر في مقدمة الكتاب أنه يعني بها الأبواب^(٢)): وقد جعلها سبعة كتب، وهي تُعدُّ العمد الأساسية التي يقوم عليها (الاقتراح)، وهي في (السماع)، و(الإجماع)، و(القياس)، و(الاستصحاب)، و(أدلة شتى)، و(التعارض والترجيح)، و(أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه)^(٣).

٣ - الفصول: وهو ما تنقسم إليه الأبواب في الأصل، وقد التزم السيوطي بذلك في بعض الأبواب، ولكنه لم يلتزم به في أغلبها؛ كما يتضح مما يلي:

(أ) فهو يقسّم كتاب (السماع) إلى أربعة فصول، ذكر في بداية ثلاثة منها عنوان (فصل)^(٤)، ولكنه - فيما يبدو - سها عن وضع عنوان (فصل) في بداية أولها وهو (الاحتجاج بالقرآن الكريم)^(٥).

(ب) وهو يقسّم الكتاب الثاني (الإجماع) إلى مسألتين بينهما فصل واحد^(٦)، وهو ما يعني أنه استعمل مصطلح (المسألة) في معنى (الفصل).

(ج) والكتاب الثالث (القياس) يقسّمه إلى فصول أربعة بحسب الأركان الأربعة للقياس: (المقيس)، و(المقيس عليه)، و(الحُكم)، و(العلة)^(٧).

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٢١ - ٣٥.

(٢) أعني قوله السابق ذكره هنا: «في الأبواب والفصول والتراجم»؛ ص ١٨ من الاقتراح.

(٣) انظر: فهرس موضوعات الاقتراح؛ ص ١٦٣ - ١٦٨.

(٤) وهي (فصل: الاحتجاج بالحديث النبوي)؛ ص ٤٠، (فصل: ما يُحتجُّ به من كلام العرب)؛ ص ٤٤، (فصل: إشكالات للإمام الرازي وجوابها)؛ ص ٦٠.

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ٣٦.

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٧ - ٦٩.

(٧) انظر: المرجع السابق؛ ص ٧١ - ١١٢.

(د) أمّا الكتاب الرابع (الاستصحاب) فلم يذكر فيه أى تقسيم؛ ربما لصغر حجمه، وعدم قابلية ما ذكره فيه للتفرع^(١).

(هـ) الكتاب الخامس (أدلة شتى)؛ الذى ذكر فيه السيوطي سبعة أنواع من الاستدلالات المكملة للاستدلالات الأربعة الرئيسة السابقة^(٢). فإنه لم يقسمها أى تقسيم، ولم يذكر لها أى عنوان، بل ذكرها واحد تلو الآخر، بادئاً كلا منها بقوله: (ومنها...)، وكان الأحرى بها أن تكون فصولاً، ولعلّه راعى صغر حجمها، فلم يجد لها صالحة لأن تكون فصولاً^(٣).

(و) والكتاب السادس (التعارض والترجيح) قسمه السيوطي إلى ست عشرة مسألة^(٤)، وهو ما يؤكد استعماله مصطلح (مسألة) في معنى (فصل).

(ز) وهو ما فعله السيوطي في الكتاب السابع (أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه)؛ فقد قسمه إلى أربع مسائل^(٥)، وهى بمثابة الفصول.

أى أن السيوطي لم يلتزم بتقسيم الأبواب (الكتب) إلى فصول إلا في باين فقط هما: (السماع) و (القياس)، أمّا باب (الإجماع) فقد ذكر فيه فصلاً واحداً بين مسألتين، وترك ذكر مصطلح (الفصل) في بقية الأبواب، واستعاض عنه بمصطلح (المسألة).

٤ - الفروع: وقد قسم السيوطي بعض الفصول إليها، وذلك في موضع واحد، وهو الفصل الثالث من كتاب (السماع)، وهو (كلام العرب)، فقد قسمه إلى أربعة عشر فرعاً^(٦)، ولكنه لم يلتزم بذلك في سائر الأبواب والفصول.

(١) انظر: المرجع نفسه؛ ص ١١٣ - ١١٤.

(٢) أعنى: السماع والإجماع والقياس والاستصحاب.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٥ - ١١٩.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ١٢٠ - ١٢٩.

(٥) انظر: المرجع نفسه؛ ص ١٣٠ - ١٣٢.

(٦) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٤٦ - ٥٩.

٥ - المسائل: ويستعمل السيوطي هذا المصطلح بمعانٍ عدة:

(أ) بمعنى الفروع التي تنقسم إليها الفصول: فقد قسّم الفصل الرابع (العلة) من كتاب (القياس) إلى اثنتي عشرة مسألة^(١)، وهذا منه نادر، إذ هو لم يستعمله بهذا المعنى إلا في هذا الموضع فقط.

(ب) بمعنى الفصول التي تنقسم إليها الأبواب، وهذا هو الاستعمال الغالب فيها عنده؛ فهو يقسّم كتاب (الإجماع) إلى مسألتين بينهما فصل واحد، ولا فرق بين الثلاثة في الحجم أو الأهمية أو غيرهما^(٢).

وهو أيضًا يقسّم كتابيه الأخيرين: (التعارض والترجيح) و (أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه) إلى مسائل فحسب؛ فجعل الأول ست عشرة مسألة^(٣)، وجعل الثاني أربع مسائل^(٤).

(ج) بغير هذين المعنيين: وقد وقع له ذلك في أربع مسائل متوالية في نهاية باب (القياس)^(٥).

٦ - عناوين أخرى: وقد وضعها السيوطي لجزئيات وردت عرضًا بين موضوعات كتابه، وهو لم يلتزم بها في مواضع معينة، وإنما يذكرها إذا دعت إليها حاجة ارتآها، وهذه العناوين هي:

(أ) تنبيه: وقد أورده السيوطي في خمس مواضع:

(١) انظر: المرجع السابق؛ ص ٨١-٩٣.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٧-٦٩.

(٣) انظر: المرجع نفسه؛ ص ١٢٠-١٢٩.

(٤) انظر: المرجع السابق؛ ص ١٣٠-١٣٢.

(٥) انظر: مسائل (الدور)، (اجتماع ضددين)، (التسلسل)، (القياس جلي وخفي) - الاقتراح؛ ص ١١٠-١١١.

- ١ - عقب المسألة الثالثة من مسائل (المقدمات)؛ وقد نبّه فيه إلى أهمية ذكر الخلاف حول نشأة اللغة، وأن له فائدتين: فقهية، ونحوية^(١).
- ٢ - عقب التنبيه السابق؛ وفيه ينبّه السيوطي إلى بعض القضايا المتعلقة بالوضع اللغوي؛ كوضع اللغة متتابعة، وأى الأجناس وُضِعَ أولاً، ونحو ذلك^(٢).
- ٣ - في بداية كتاب (السماع)؛ وفي سياق حديثه عن الاحتجاج بالقرآن الكريم، وقد نبّه فيه إلى ما عيب من قراءة بعض القُرّاء، وتخطئة القائلين بذلك من النحاة، ورد المتأخرين كابن مالك عليهم^(٣).
- ٤ - في نهاية كتاب (السماع)، وعقب ذكر (خاتمة) له؛ وقد نبّه فيه إلى الأدلة النحوية عند ابن الأنباري، والنقل المتواتر والآحاد والمرسل والمجهول، وحكم الإجازة^(٤).
- ٥ - عقب ذكره (قوادح العلة)؛ وهي ضمن الفصل الرابع من كتاب (القياس)، وقيل: استكمال بقية مسائله، وفيه ينبّه إلى حُكم ترتيب الأسئلة، وكيفية ترتيبها عند من يقول بوجوبه^(٥).
- (ب) خاتمة: وقد أورد السيوطي ثلاث خواتيم دون أن يلتزم فيها بمواضع معينة في كل مرة:
- ١ - في نهاية الكتاب الأول (السماع)؛ وقد ذكر فيها النقل عن النفي^(٦)، والغريب أنه أورد بعد هذه الخاتمة تنبيهاً جعله نهاية هذا الباب^(٧).

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٥.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٦.

(٣) انظر: المرجع السابق؛ ص ٣٧-٣٨.

(٤) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٦٤-٦٥.

(٥) انظر: المرجع نفسه؛ ص ١٠٨-١٠٩.

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٤.

(٧) انظر: المرجع السابق؛ ص ٦٤-٦٥.

٢ - عقب انتهاء مسائل الفصل الرابع (علة) من كتاب (القياس)؛ وفيها يذكر استنباط علل النحو وأضرب هذه العلل^(١).

٣ - في نهاية الباب الثالث (القياس)؛ وهو يذكر فيها الاستدلال للمسألة الواحدة بالسمع والإجماع والقياس^(٢).

(ج) فائدة: وقد عنون بها السيوطي مرة واحدة، وذلك عقب الفرع الثامن من الفصل الثاني من كتاب (السمع)، وهو يذكر فيها أن آخر من يحتج بشعره هو إبراهيم بن هرمة^(٣).

(د) تذييل: وقد اتخذ السيوطي عنواناً مرة واحدة، وذلك في (قواعد العلة)، وعقب ذكره تنبيهاً عن ترتيب الأسئلة، وهو يذكر في هذا التذييل ما ينبغي أن يكون علة للسؤال والمسائل والمسؤول به، والمسؤول منه، والمسؤول عنه، والجواب^(٤).

(١) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٩٣ - ٩٥.

(٢) انظر: المرجع نفسه؛ ص ١١١ - ١١٢.

(٣) انظر: المرجع السابق؛ ص ٥٥.

(٤) انظر: المرجع السابق؛ ص ١٠٩ - ١١٠.

٧ - طريقة عرضه للموضوع:

عرض السيوطي في (الاقتراح) عددًا كبيرًا من الموضوعات المتصلة بعلم أصول النحو، ومن يتتبع طريقته في عرض الموضوع، يجد أن هذه الطريقة تتسم بسهولة معينة واضحة، يمكن استخلاصها وتطبيقها على سائر الموضوعات بلا عناء.

وأحسب أن خير نهج لاستخلاص سمات طريقة السيوطي في عرض الموضوع، هو أن نستعرض نموذجين مما عرضه من الموضوعات بنفسه، لا مما نقله عن غيره، لتبين من خلالها ملامح صورة الموضوع كما سار عليه في أغلب موضوعاته، مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه الملامح أو السمات قد تختلف في بعض الموضوعات من حيث الشكل والظاهر، ولكنها - في أغلب الأمر - سوف تتفق في المضمون والجوهر. وإليك هذين النموذجين:

النموذج الأول - قوله في العلة البسيطة والمركبة: (الخامسة)^(١):

العلة قد تكون بسيطة؛ وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد، كالتعليل بالاستثقال والجوار والمشابهة ونحو ذلك، وقد تكون مركبة من عدة أوصاف: اثنين فصاعدًا، كتعليل قلب (ميزان) بوقوع الياء ساكنة بعد كسرة، فالعلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة، بل مجموع الأمرين، وذلك كثير جدًا، وقد يزداد في العلة صفة لضرب من الاحتياط، بحيث لو اسقطت لم يقدح فيها - كما سيأتى في القوادح -.

وقال ابن النحاس في (التعليقة): علل ابن عصفور حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم، بعلة مركبة من مجموع أمرين: وهو كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين، والنحاة لم يعللوه إلا بكثرة الاستعمال فقط، بدليل حذفه من هند بنت عاصم، على لغة من صرف (هندًا)، وإن لم يلتق هنا ساكنًا، وكأنه لما رأى انتقاض العلة احتاج إلى قوله، ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال، وهذه العلة الصحيحة المطردة في الجميع، لا ما علل به أولاً...

(١) أى المسألة الخامسة من مسائل الفصل الرابع (العلة).

ومن العلل المركبة: قول الزَّخَشَرِي في (المفصل) في (الذى): ولا استطالْتهم إياه بصلة مع كثرة الاستعمال، خففوه من غير وجه، فقالوا: (اللد) بحذف الياء، ثم (اللد) بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً، واجتزوا بلام التعريف الذى فى أوله، وكذا فعلوا فى (التى)...
وقال ابن النحاس: (إنما التزموا الفصل بين (أن) إذا خففت وبين خبرها إذا كان فعلاً، لعله مركبة من مجموع أمرين: وهما العوض من تخفيفها، وإبلاؤها ما لم يكن يليها)^(١).

النموذج الثانى - الخامس^(٢) - المناسبة:

وتسمى الإحالة أيضاً؛ لأن بها يُجَال؛ أى يُظَن، أن الوصف علة، ويسمى قياسها: قياس علة، وهو: أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التى علق عليها الحُكْم فى علة، وهو: أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التى علق عليها الحُكْم فى الأصل، كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل فى الرفع بعلة الإسناد، وحمل المضار على الاسم فى الإعراب، بعلة اعتوار المعانى عليه، ذكره ابن الأنبارى...

(واختلفوا هل يجب إبراز المناسبة عند المطالبة؟ فقال قوم: لا يجب؛ وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم خبر كان عليها فيقول: فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياساً على سائر الأفعال المتصرفية، فيطالبه بوجه الإحالة والمناسبة، واستدل لعدم الوجوب بأن المستدل أتى بالدليل بأركانه. فلا يبقى عليه إلا الإتيان بوجه الشرط، وهو الإحالة، وليس على المستدل بيان الشروط، بل يجب على المعترض بيان عدم الإحالة التى هى الشرط، ولو كلفناه أن يذكر الأسئلة لكلفناه أن يستقل بالمناظرة وحده، وأن يورد الأسئلة ويُجِب عنها، وذلك لا يجوز...

وقال قوم: يجب؛ لأنَّ الدليل إنما يكون دليلاً إذا ارتبط به الحُكْم وتعلَّق به، وإنما يكون متعلِّقاً به إذا بان وجه الإحالة، وأجيب بوجود الارتباط، فإنه قد صرَّح بالحكم، فصار بمنزلة ما قامت عليه البيئة بعد الدعوى، فأما المطالبة بوجه الإحالة والمناسبة فبمنزلة عدالة الشهود،

(١) الاقتراح؛ ص ٨٨-٨٩.

(٢) أى المسلك الخامس من (مسالك العلة).

فلا يجب ذلك على المدعى، ولكن على الخصم أن يقدح في الشهود، وكذلك لا يجب على المستدل إبراز الإخالة، وإنما على المعارض أن يقدح^(١).

ومن خلال تأملنا لهذين النموذجين يمكننا أن نحدد الجزئيات التي يتركب منها الموضوع عنده غالباً؛ وهي:

١ - التعريف؛ فهو في النموذج الأول؛ وبعد أن قسّم العلة إلى بسيطة ومركبة، يعرف كلا منهما^(٢)، وفي النموذج الثاني؛ وبعد أن يذكر ما تسمى به المناسبة أحياناً، وهو الإخالة، ويبين سبب هذه التسمية، والقياس الذي تتبّع، يذكر تعريف المناسبة^(٣).

٢ - الأمثلة؛ ففي النموذج الأول؛ وبعد تعريفه العلة البسيطة، يمثل لها بالتعليل بالاستقلال والجوار والمشابهة ونحو ذلك، ثم يمثل للعلة المركبة - بعد التعريف بها - بتعليل قلب (ميزان) بوقوع الباء ساكنة بعد كسرة^(٤). وفي النموذج الثاني؛ وبعد ذكر تعريف المناسبة، يمثل لها، بحمل ما لم يُسم فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد، وبحمل المضارع على الاسم في الإعراب بعلة اعتوار المعاني عليه^(٥).

٣ - النقول والآراء؛ إذ يحرص السيوطي على أن ينقل من كتب العلماء ما يتصل بالموضوع الذي يعالجه، أو أن يورد الآراء التي تتناوله من مختلف الزوايا؛ فهو في النموذج الأول ينقل عن (تعليقة) ابن النحاس تعليل ابن عصفور لحذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم بعلة مركبة، ومناقشة ابن النحاس لابن عصفور في ذلك وتخطئه له^(٦).. وكذا ما ينقله عن

(١) الاقتراح؛ ص ١٠٠.

(٢) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٨٨.

(٣) انظر: المرجع نفسه؛ ص ١٠٠.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٨، بالإضافة إلى ثلاثة أمثلة أخرى أوردتها خلال نقله عن ابن النحاس والزّخشي؛ وانظر: ص ٨٨ - ٨٩.

(٥) بالإضافة إلى مثال ثالث أوردته عند ذكر الخلاف، وانظر: الاقتراح؛ ص ١٠٠.

(٦) انظر: المرجع السابق؛ ص ٨٨.

(مفصّل) الزمخشري ما علل به حذف الياء وحركة ما قبلها من (الذى) و(التي) لعلّة مركبة^(١).. ثم يعود لينقل عن ابن النحاس مثلاً آخر للعلّة المركبة^(٢). وفي النموذج الثانى يورد الخلاف حول وجوب إبراز المناسبة عند المطالبة وعدم وجوبه، فيذكر رأى القائلين بعدم الوجوب مقرونًا بدليلهم على ذلك، وكذا رأى من قالوا بالوجوب مع ذكر أدلتهم^(٣).

وبعد عرض النموذجين السابقين، وبعد تبين محتوى كل منهما، فإن بإمكاننا أن نحدد السمات التى يتميز بها نهج السيوطي فى عرض الموضوع فيما يلى:

١ - منطقية العرض؛ فالموضوع عنده يبدأ بالتعريف، وهو أمر ضرورى كى تتحدّد فى ذهن القارئ ماهية الموضوع الذى هو بصدد دراسته، ثم يذكر الأمثلة؛ لتكون بمثابة الصورة التى تنطبق عليها حقائق التعريف، والتطبيق العلمى للأفكار النظرية المجردة للموضوع، ثم يورد النقول والآراء، التى تتناول جوانب الموضوع من شتى وجهات النظر، متفقة أو مختلفة، ولذلك يأتى الموضوع عنده كياناً مكتمل الأركان متناسق الأجزاء.

٢ - تعدد النقول والآراء؛ بما يثرى الموضوع، ويوسّع فى جنباته، ويُنّيح للقارئ الاطلاع على وجهات نظر متعددة، وقد رأينا - من خلال النموذجين السابقين - أنه أورد فى النموذج الأول ثلاثة نقول يحمل كل منها رأى صاحبه^(٤)، وأنه ذكر فى النموذج الثانى قولين متباينين مع إيراد حُجّة كل منهما^(٥).

٣ - كثرة الأمثلة؛ فقد ذكر فى النموذج الأول سبعة أمثلة، ثلاثة للعلّة البسيطة، وأربعة للعلّة المركبة^(٦)... وفى النموذج الثانى يذكر ثلاثة أمثلة للمناسبة، مع أن أغلب الموضوع يدور

(١) انظر: المرجع السابق؛ ص ٨٨.

(٢) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٨٨ - ٨٩.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ١٠٠.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٨ - ٨٩.

(٥) انظر: المرجع السابق؛ ص ٨٨.

(٦) انظر: المرجع السابق؛ ص ٨٨ - ٨٩.

حول خلاف أصولي عن وجوب إبراز المناسبة عند المطالبة أو عدم وجوبه^(١).

٤ - استقصاء أطراف الموضوع والإحاطة به؛ فلا تكاد تجد جزئية لها صلة بالموضوع إلا وجدت السيوطي قد ضمها إليه؛ إمّا من كلامه، وإمّا من النقل عن غيره من العلماء، والنظرة الفاحصة إلى النموذجين - السالف ذكرها - خير شاهد على بروز هذه السمة عنده؛ فهو يذكر تعريف الموضوع، ويشرح هذا التعريف إن وجده محتاجاً إلى الشرح، ثم يذكر أقسام ما ينقسم، ثم يورد الأمثلة، ثم يعرض الآراء بأدلة أصحابها، وما اعترض به عليهم، وجوابهم عنها^(٢)، بحيث لا يدع في الموضوع نقصاً يحوج القارئ لكتابه إلى البحث عنه في كتب غيره.

٥ - القصد والإيجاز؛ مع بروز سمة الاستقصاء عند السيوطي في عرض الموضوع، فإنه - مع ذلك - يتميز بالقصد والإيجاز فيه؛ فلا زيادة قابلة للحذف، ولا حشو يُشعر بإمكان الاستغناء عنه، ولا استطراد يُخرج بالموضوع عن إطاره المحدّد له، وإنما هو عرض قاصد مُحكم يجمع بين الإحاطة بأطراف الموضوع والإيجاز في عرضه، في شكل يُتيح للقارئ الإمام بحقائق الموضوع كاملة وفي إيجاز.

ولا ريب أن غزارة علم السيوطي وتنوع ثقافته وسعة خبرته في الكتابة العلمية وراء تميزه بهذه السمات السالف الإشارة إليها.

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ١٠٠.

(٢) انظر: النموذجين السابقين في الاقتراح؛ ص ٨٨، ١٠٠، ٨٩.

٨- أسلوبه التعبيري :

لا شك أن الكتابة في المسائل العلمية تكاد تتفق في خصائصها العامة عند معظم من يكتبون فيها، وإن كان هذا لا يمنع من وجود سمات خاصة تميز أسلوب أحدهم عن غيره، وهذا راجع إلى أسباب عدة، لعل أهمها شخصية الكاتب، فأسلوب المرء جزء من نفسه.

والأسلوب التعبيري عند السيوطي كما يظهر من كتاب (الاقتراح) - الذي هو موضوع هذه الدراسة - له خصائص مميزة، نستطيع أن نستخلصها بعد عرض النموذجين التاليين من كتابه، وقد حرصت على أن يكونا من تعبيره هو لا من نقله عن غيره:

النموذج الأول: (ومنها^(١)): تخلف العكس؛ بناء على أن العكس شرط في العلة؛ وهو رأى الأكثرين، وهو انتفاء الحكم عند عدم العلة، كعدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظاً أو تقديرًا، وعدم نصب المفعول بعدم وقوع الفعل عليه لفظاً أو تقديرًا، وقال قوم: إنه ليس بشرط؛ لأن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي، يدل وجوده على الحكم، ولا يدل عدمه على عدمه، مثال تخلف العكس: قول بعض النحاة في نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ، نحو: (زيد أمامك)؛ إنه يفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدر، بل حذف الفعل، واكتفى بالظرف منه، وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديرًا على ما كان عليه قبل حذف الفعل^(٢).

النموذج الثاني: (ومنها^(٣)): الدليل المسمى بالباقي؛ كقولنا: الدليل يقتضي أن لا يدخل الفعل شيء من الإعراب؛ لكون الأصل فيه البناء، لعدم العلة المقتضية للإعراب... وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع؛ لعله اقتضت ذلك، فبقى الجر على الأصل الذي اقتضاه الدليل من الامتناع^(٤).

(١) يعنى: من قواعد العلة.

(٢) الاقتراح؛ ص ١٠٣.

(٣) أى من الأدلة القياسية؛ وهو ضمن كتابه الخامس (أدلة شتى).

(٤) الاقتراح؛ ص ١١٩.

وفي ضوء دراسة هذين النموذجين نستطيع أن نتبين السمات التي يتميز بها الأسلوب التعبيري عند السيوطي؛ وهي:

١ - الألفاظ: وهي تتميز بما يلي:

- (أ) السهولة والوضوح؛ فلا لفظ فيه غرابة يحوج إلى المعجم، أو يتوقف عنده القارئ.
- (ب) الفصاحة؛ بلا تكلف تفاسيح، أو استعمال اللفظ ساقط مبتذل.
- (ج) استعمالها في معانيها الحقيقية؛ بلا جنوح إلى التعبيرات المجازية ونحوها.
- (د) كثرة المصطلحات العلمية بينها؛ إذ هي جوهر الكتاب وموضوعه.

٢ - الجمل والتراكيب: وهي تتميز بما يلي:

- (أ) البساطة؛ فهي خالية من التعقيد، كتقديم وتأخير على عكس المؤلف، أو حذف لا دليل عليه ونحو ذلك.
- (ب) يغلب عليها القصر؛ فلا تكاد الجمل عنده تطول إلا لضرورة يفرضها المعنى.
- (ج) حسنة السبك؛ فلا تجد فيها تفككاً أو ترهلاً أو ركاقة.

٣ - العبارات والأساليب: ويتضح فيها ما يلي:

- (أ) السلاسة؛ إذ تنساب الجمل داخل العبارات في سهولة ويسر ووضوح.
- (ب) الميل إلى الإجازة؛ إذ تخلو من الجمل المترادفة والجمل المعترضة التي لا تحتاج إليها العبارة أو الاستطرادات التي تُخرج بالقارئ عن حدود الموضوع.
- (ج) استعمال الأسلوب التقريري؛ ولذلك حلت عباراته وأسلوبه من الصور البيانية والزخرفة اللفظية ونحو ذلك^(١).

(١) وهذه السمات غير قاصرة على ما ورد بالنموذجين المذكورين فحسب بل تجدها في عامة الكتاب.

وخلصه القول: أنَّ الأسلوب التعبيرى الذى استعمله السيوطى فى هذا الكتاب هو الأسلوب العلمى التقريرى، الخالى من الصور والزخارف، الممتزج بالمصطلحات العلمية، مع وضوح الألفاظ وسهولتها، ومثانة التراكيب وبساطتها، وهو أسلوب موجّه إلى الخاصة، ولذا فقد خلا من الشرح الزائد، أو التفسير المبالغ فيه.

٩- مأخذ على السيوطي في (الاقتراح):

على الرغم من المحاسن الكثيرة التي امتاز بها السيوطي في هذا الكتاب - والتي أشرنا إلى كثير منها في مواضعها من هذه الدراسة - إلا أن الحق يقتضينا أن نُشير إلى وجود بعض الهنات اليسيرة التي تؤخذ عليه، والتي نجملها فيما يلي:

١ - عدم القطع برأي أو اختيار أو ترجيح في أكثر المسائل المختلف فيها والتي أوردها في هذا الكتاب، وقد أشرنا إليها وأوردنا نماذج متعددة منها آنفاً^(١).

٢ - عدم توخي الدق في بعض ما نقله من كتب غيره؛ فمع الأمانة العلمية التي يمتاز بها السيوطي في النقل عن غيره، وإشارته إلى هذه النقول، وذكره لأصحابها، والكتب التي نقل منها؛ إلا أن ذلك لم يمنع أن تقع منه بعض الهفوات في هذا الشأن، ومن ذلك:

(أ) أنه قد يقول في بعض المواضع (قال فلان)؛ بما يوحي أنه سوف يأتي بنص قوله، ويؤكد لك هذا أنه يقول في ختام ما ينقله (انتهى)، أو (هذه عبارته)، أو (هذا آخر كلام فلان)؛ ولكنه لا يلتزم بحرفية النص، بل يتصرف فيه، بإيجاز - وهذا هو الغالب -، أو بتقديم وتأخير، أو إسقاط لفظ، ونحو ذلك - وإليك بعض الأمثلة:

فهو يقول في التنبيه الثاني عقب المسألة الثالثة من المقدمات: (قال ابن جنى: الصواب، وهو رأى أبى الحسن الأخفش. سواء قلنا بالتوقيف أم بالاصطلاح، أن اللغة لم توضع كلها في وقت واحد، بل وضعت متلاحقة متتابعة)^(٢). أما عبارة ابن جنى فهي: (فإنها لابد أن يكون وقع في أول الأمر بعضها، ثم احتيج فيما بعد للزيادة عليه، لحضور الداعي إليه، فزيد فيها شيئاً فشيئاً، إلا أنه على قياس ما كان منها في حروفه وتأليفه، وإعرابه المبيّن عن معانيه، لا يخالف

(١) انظر: (موقفه من اختلاف الآراء)؛ ص ٨٦ من هذه الدراسة.

(٢) الاقتراح؛ ص ٢٦.

الثاني الأول...) ^(١). وقد وقع منه ذلك مع ابن جنى في مواضع كثيرة ^(٢).

وهو يقول في تنبيه في ختام كتاب (السماع): (وجدت ابن الأنباري قال في أصوله: (... وعلى هذا ليخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم، وما جاء شاذًّا في كلامهم) ^(٣). وعبارة ابن الأنباري: (فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذَّ من كلامهم) ^(٤). وقد وقع منه ذلك مع ابن الأنباري غير مرة ^(٥). قوله في (خاتمة) عقب مسائل العلة: (قال أبو القاسم الزجاجي: ... فكل شيء أعقل به جوابًا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر) ^(٦). وعبارة الزجاجي كما وردت في «الإيضاح في علل النحو» هي: (وكل شيء اعتل به المستؤل جوابًا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر) ^(٧).

نقله بيت الألفية عن مد المقصور هكذا:

* ... والعكس في شعر يقع ^(٨) *

مع أن البيت بتمامه هكذا:

وقصر ذى المد اضطرارًا مجمع عليه والعكس يخلف يقع ^(٩)

(١) الخصائص ٢٨/٢ - ٢٩.

(٢) انظر: الاقتراح ص ٢٢ - ٢٣ مع الخصائص ١/ ٣٤، والاقتراح ص ٣٣ مع الخصائص ١/ ٢٦٥، والاقتراح ص ٤٧ مع الخصائص ١/ ٩٦ - ١٠٠، والاقتراح ص ٥١ مع الخصائص ١/ ٣٨٥ - ٣٩٠، والاقتراح ص ٥٣ مع الخصائص ٢/ ١٢ - ١٣، والاقتراح ص ٦٦ مع الخصائص ١/ ١٨٩ - ١٩٠، والاقتراح ص ٩٦ - ٩٧ مع الخصائص ٣/ ٣٠٢ وغيرها.

(٣) الاقتراح؛ ص ٦٤.

(٤) لمع الأدلة؛ ص ٨١.

(٥) انظر: الاقتراح ص ٨٩ - ٩٠ مع الأدلة ص ١١٤، والاقتراح ص ٩١ مع لمع الأدلة ص ١١٧.

(٦) الاقتراح؛ ص ٩٥.

(٧) الإيضاح في علل النحو؛ للزجاجي؛ ص ٦٥.

(٨) الاقتراح؛ ص ١٣٢.

(٩) شرح الأشموني ٤/ ١١٠، شرح ابن النازم؛ ص ٢٩٨.

(ب) وقد ينقل فيصحف في النقل؛ وقد وقع منه ذلك في نقله من كتاب (الخصائص)؛ حيث ينقل في المسلك الرابع من مسالك العلة قول ابن جنى: (ولا يجوز أن يقول: ولا يخلو أن يكون (أيفعاً) ولا (فعملاً) ولا (أفعماً))^(١). وعبرة ابن جنى في الخصائص هي: (ولا يخلو أن يكون (أيفعاً) ولا (فعملاً) ولا (أفعماً))^(٢). أى أن السيوطي صحف لفظه (أيفعاً) إلى (أفعماً) في جميع نسخ الاقتراح، عدا واحدة^(٣). ومثله ما وقع منه في النقل عن كتاب «الإيضاح في علل النحو» للزجاجي؛ حيث ينقل السيوطي في (خاتمة) عن علل النحو قول الزجاجي: (إن قيل: لم نصّبتم زيداً قلنا بـ (إن))^(٤). وعبرة الزجاجي كما في (الإيضاح) هي: (بِمِ نصّبتم زيداً قلنا بـ (إن))^(٥). أى أن السيوطي صحف لفظه (بِمِ) فصارت عنده (لم)، ودليله الجواب بـ (إن)، وهو موجود في كافة نسخ الاقتراح^(٦).

(ج) وقد ينقل فيسقط من منقوله ما هو ضروري؛ وقد وقع منه ذلك فيما نقله من كتاب «الإعراب في جدل الإعراب» لابن الأنباري، حيث ينقل عنه في (القول بالموجب) وهو أحد قواعد العلة؛ قوله: مثل أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف نحو (راكباً جاء زيد)^(٧)، وعبرة ابن الأنباري في (الإعراب) هي: مثل أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على العامل في الحال إذا كان العامل فيها فعلاً متصرفاً وذو الحال اسماً ظاهراً نحو...^(٨). فالسيوطي فضلاً عن تصرفه الواضح في العبارة، قد أسقط جملة ذات أثر على الحكم، وهي: (وذو الحال اسماً ظاهراً)، لأن صاحب الحال إن كان ضميراً

(١) الاقتراح؛ ص ٩٨.

(٢) الخصائص ٣/ ٦٩.

(٣) انظر: هامش الإصباح في شرح الاقتراح؛ ص ٢٨٦.

(٤) الاقتراح؛ ص ٩٤.

(٥) الإيضاح في علل النحو؛ ص ٦٤.

(٦) انظر: هامش الإصباح؛ ص ٢٧١.

(٧) الاقتراح؛ ص ١٠٥.

(٨) الإعراب في جدل الإعراب؛ ص ٥٦.

فلا خلاف في جواز تقديمها^(١).

٣ - الاضطراب في بعض تقسيماته؛ وقد أشرنا إلى ذلك ضمناً عند معالجة موضوع ترتيبه وتقسيمه^(٢)؛ وهو ما نجمه هنا:

(أ) فالسيوطي لم يلتزم بتقسيم الأبواب إلى فصول إلا في كتابين فقط هما: (السماع، والقياس)^(٣)، وإن ترك عنوان (فصل) عند ذكره الاحتجاج بالقرآن الكريم كما حدد فصلاً لتقسيمه الآخرين: الاحتجاج بالحديث النبوي، والاحتجاج بكلام العرب^(٤).

(ب) أنه لم يلتزم بتقسيم الفصول إلى فروع إلا في موضع واحد؛ وهو الفصل الثاني (كلام العرب) من الكتاب الأول (السماع)، فقد قسمه إلى أربعة عشر فرعاً^(٥).

(ج) أنه يستعمل عنوان (المسألة) بمعنى الفرع أحياناً، وبمعنى الفصل أكثر الأحيان، وبغيرهما في بعض الأحيان؛ فعلى الأول تقسيمه الفصل الرابع (العلة) من كتاب (القياس إلى اثنتي عشرة مسألة)^(٦)، وعلى الثاني التزامه تقسيم الأبواب الثلاثة: (الإجماع، والتعارض، والترجيح، وأحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه) إلى مسائل فقط^(٧)، وعلى الثالث ذكره أربع مسائل في نهاية كتاب (القياس) وليست بمستطيع، على أي تقدير، أن تجعلها فصلاً ولا فروعاً^(٨).

(د) أنه لا يلتزم بذكر الخواتيم في نهاية الأبواب أو الفصول أو المسائل^(٩)، بل إنه قد يورد خاتمة ثم يختم الباب بعنوان آخر؛ وهو (تنبيه)، وهو ما وقع منه في ختام كتاب (السماع)^(١٠).

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٢٥٠.

(٢) انظر: ص ٩٠ من هذه الدراسة.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٣٦-٦٥، ٧٠-١١٢.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ٣٦، ٤٠، ٤٤.

(٥) انظر: المرجع السابق؛ ص ٤٤-٥٩.

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٨١-٩٣.

(٧) انظر: المرجع نفسه؛ ص ١٣٠-١٣٢.

(٨) انظر: المرجع السابق؛ ص ١١٠-١١١.

(٩) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٦٤، ٩٣، ١١١.

(١٠) انظر: المرجع السابق؛ ص ٦٤.

٤ - وقد ينسى السيوطي فيترك ذكر أحد القسمين أو أحد أقسام الموضوع الذي يُعالجه؛ وقد وقع هذا منه في موضعين:

الأول: عند ذكره تقسيم القياس إلى جلي وخفي؛ حيث يقول: القياس جلي وخفي، فمن الأول: قياس حذف النون من المثني في صلة الألف واللام على حذف النون من الجمع فيها، فإن الأول لم يسمع بخلاف الثاني - قال أبو حيان: (وقياس المثني على الجمع قياس جلي) ^(١)، ولا يذكر القسم الثالث وهو القياس الخفي ^(٢).

الثاني: عند ذكره خامس (القوادح في العلة) وهو (فساد الاعتبار)؛ ينقل عن ابن الأنباري أنه إذا اعترض معترض على قياس أوردته في مقابلة النص عن العرب، وأن ذلك غير جائز، فإن الجواب يكون بالطعن في النقل المذكور؛ إمّا في إسناده بوجهين: المطالبة بإثباته، والقدر في راويه.. وإمّا في متنه من خمسة وجوه هي: التأويل، والمعارضة بنص آخر يسقط الأول فيبقى الحكم، واختلاف الرواية في بعض الآيات في موضع الشاهد، ومنع ظهور دلالة ما استدل به على ما يلزم منه فساد القياس ^(٣). وقد اقتصر السيوطي على هذه الوجوه الأربعة، أمّا الوجه الخامس فقد ترك نقله أو الإشارة إليه، مع أن ابن الأنباري قد ذكره عقب الوجوه الأربعة السابقة ^(٤)، ولعل السيوطي - عفا الله عنه - قد سها عن نقله.

ومع ما ذكرناه هنا من هنأت يسيرة وقع فيها السيوطي كما نتصور - فإن ذلك لا يؤثر على تقديرنا لجليل عمله وعظيم جهده، حتى أخرج لنا هذا الكتاب الغزير العلم على صغره العظيم النفع على إيجازه.

(١) الاقتراح؛ ص ١١١.

(٢) ولم تذكره طبعة من الطباعات المتداولة للاقتراح ولا أشار محقق أحدها إلى وجوده في أية نسخة من مخطوطاته. [انظر: الطباعات الثلاث في فهرس مراجع هذه الدراسة].

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ١٠٥ - ١٠٧.

(٤) والوجه الخامس هو أن يستدل بها لا يقول به؛ مثل أن يقول البصري: الدليل على أن واو (رب) لا تعمل والعمل لرب المقدرة أنه قد جاء الجر بإضمارها من غير عوض منها في نحو قوله:

رسم دار وقفت في طلله كدت أقضى الحياة من جلله

فيقول له الكوفي: إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض لا تقول به، فكيف يجوز لك الاستدلال به؟ [انظر: الإعراب في جدل الإعراب؛ ص ٤٧].

١٠ - مكانة (الاقتراح) بين مؤلفات أصول النحو:

وأقوم سبيل إلى ذلك - فيما أنصور - هو أن نضعه بين كتب السابقين عليه تارة، وكتب اللاحقين له تارة أخرى، فتحدد بذلك مكانته بينها جميعاً.

أولاً - مكانته بين كتب السابقين:

وأهم هذه الكتب فيما يتعلق بعلم أصول النحو؛ هي: (الأصول) لابن السراج، و(الإيضاح في علل النحو) للزجاجي، و(الخصائص) لابن جني، و(لمع الأدلة) و(جدل الإعراب) لابن الأنباري.

١ - أمّا كتابا (الأصول) و(الإيضاح)؛ فإن ما تناوله من موضوعات أصول النحو ليس إلّا النزر اليسير، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك والاستدلال عليه^(١).

٢ - وأمّا كتاب (الخصائص)؛ فإنه وإن كان قد عالج موضوعات أصول النحو كاملة، إلّا أن أكثره خارج عن أصول النحو إلى فنون أخرى من العربية؛ كالنحو وجزئياته، والتصريف وتدريباته، والاشتقاق وأنواعه، وفقه اللغة ومسائله، فضلاً عما فيه من إطناب واستطرادات وعدم ترتيب^(٢).

٣ - وكتابا ابن الأنباري (لمع الأدلة) و(جدل الإعراب)؛ مع إيجازهما وتركيزهما على فن أصول النحو دون سواه، فإنهما لم يتناولا بعض موضوعاته، مما حدا بالسيوطي إلى أن يزيد عليه بعض المسائل في باب (السماع)، وكذا فإن ابن الأنباري لم يذكر الإجماع، وقد عقد له السيوطي باباً، وكذا ترك ابن الأنباري بعض الجزئيات في باب (التعارض والترجيح) .. وزاد عليه السيوطي الباب السابع (في أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه)^(٣)، وهو وإن لم يكن باباً جوهرياً في هذا الفن، إلّا أن صلته به لا تُنكر.

(١) انظر: (كتاب الاقتراح)؛ ص ١٣ من هذه الدراسة.

(٢) انظر: مقدمة الاقتراح؛ ص ١٨.

(٣) انظر: فهرسي (لمع الأدلة، وجدل الإعراب) مقارناً بفهرس موضوعات (الاقتراح).

وعلى ذلك؛ فإن (الاقتراح) بين كتب السابقين يُعَدُّ أشملها لمسائل هذا العلم وأغناها بموضوعاته، مع الإيجاز والتركيز والترتيب.

ثانيًا - مكانته بين كتب اللاحقين:

وبحسبنا في التدليل على ما يحتله بينها من مكانة عالية أمران:

١ - أن ظلَّ يتسنى قمة هذا العلم لما ينيف على أربعة قرون، كان فيها محققًا للعلماء والمتخصصين في مجال الدراسات الأصولية النحوية تمام الفائدة، وعظيم النفع، مغنيًا إياهم عن الإحساس بالحاجة إلى تصنيف آخر فيه، حتى جاء العصر الحديث، وظهر التأليف فيه من جديد.

٢ - أن المؤلفات التي ظهرت بعد السيوطي - وهي كلها صادرة في العصر الحديث - لم تتناول موضوعات أصول النحو شاملة كما احتواها (الاقتراح)، وإنما اقتصر أصحابها على دراسة بعض القواعد الأصولية فقط، ونظرة على بعض هذه الكتب كافية في التدليل على ذلك؛ فمنها:

- (أ) القياس في اللغة العربية؛ للأستاذ محمد الخضر حسين، ١٣٥٣هـ.
- (ب) أصول النحو السماعية؛ للدكتور محمد رفعت فتح الله، ١٣٦٣هـ.
- (ج) النحو العربي والعلّة النحوية؛ للدكتور مازن المبارك، ١٣٩٣هـ.
- (د) الاستشهاد بالحديث النبوي؛ للأستاذ محمد الخضر حسين.
- (هـ) النحاة والحديث النبوي؛ للدكتور حسن موسى الشاعر، ١٤٠٠هـ.
- (و) الحديث النبوي في النحو العربي؛ للدكتور محمود فجال، ١٤٠٤هـ.
- (ز) في أصول النحو؛ للأستاذ سعيد الأفغاني، ١٤٠٧هـ - (وقد عالج فيه موضوع السماع، وبعض مسائل القياس، والاشتقاق، ومباحث الخلاف بين البصريين والكوفيين) ^(١).

(١) انظر: (علم أصول النحو)؛ ص ٩ من هذه الدراسة.

وعلى ذلك فإن (الاقتراح) يتميز بين كتب اللاحقين بصفة الشمول لكل مسائل علم أصول النحو، وهي سمة لا نجدها في مؤلفات اللاحقين له وأبحاثهم.

فكتاب (الاقتراح) - إذا ما قورن بكتب أولئك وهؤلاء - قد تميز بسمة الشمول مع دقة الإيجاز، وحسن الترتيب، والبعد عن الحشو والاستطرادات، وكثرة النقول، مع أمانة علمية في عرضها موثقة من كتب أصحابها ما أمكن، ولذا فقد ظلّ مثيراً المكتبة العربية في مضمار أصول النحو لما يزيد على أربعة قرون كان فيها فارس الحلية بلا منازع.

obeykandi.com

المراجع

أولاً - الكتب :

- ١- الإحكام في أصول الأحكام؛ للآمدى، تعليق وتصحيح: عبد الرزاق عفيفي وزميليه، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ.
- ٢- الإحكام في أصول الأحكام؛ لابن حزم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- ٣- الأشباه والنظائر في النحو؛ للسيوطي، تحقيق: الدكتور فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- ٤- الإصباح في شرح الاقتراح؛ تحقيق وشرح: الدكتور: محمود فجال، السعودية، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- ٥- الأصول في النحو؛ لابن السراج، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- ٦- أصول الفقه الإسلامي؛ للدكتور وهبه الزحيلي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- ٧- الإعراب في جمل الإعراب؛ لابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.
- ٨- إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور حسن موسى الشاعر، وزارة الثقافة والشباب، الأردن، ١٩٨١م.
- ٩- الأعلام، لخير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.
- ١٠- الاقتراح في أصول النحو؛ للسيوطي، تحقيق: الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم، طبعة جروس برس، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- ١١- ألف باء؛ لأبي الحجاج البلوي، القاهرة، ١٢٧٨هـ.
- ١٢- الأمل في الشجرية، لأبي السعد هبة الله بن الشجري، طبعة حيدر آباد، الدكن، ١٣٤٩هـ.

- ١٣- إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ١٣٥٠هـ.
- ١٤- الإنصاف في مسائل الخلاف؛ لابن الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٥٣م.
- ١٥- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.
- ١٦- البحر المحيط؛ لأبي حيّان الأندلسي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٨هـ.
- ١٧- البدر الطالع؛ للقاضي الشوكاني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، بلا تاريخ.
- ١٨- بغية الوعاة؛ للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٤-١٩٦٥م.
- ١٩- بلوغ المرام من أدلة الأحكام؛ لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٥٢هـ.
- ٢٠- تاج العروس؛ للزبيدي، دار مكتبة الحياة، بيروت، بلا تاريخ.
- ٢١- التبيين عن مذاهب النحويين؛ لأبي البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- ٢٢- تدريب الراوي، للسيوطي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ = ١٩٦٦م.
- ٢٣- تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ٢٤- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.
- ٢٥- التمهيد في أصول الفقه؛ لمحمود بن أحمد الكلوزاني، تحقيق: الدكتور محمد بن علي ابن إبراهيم، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.
- ٢٦- تهذيب إصلاح المنطق؛ للتبريزي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

- ٢٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني؛ طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ.
- ٢٨- الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية؛ للدكتور محمد ضاري حمادي، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
- ٢٩- الحديث والمحدثون، للدكتور محمد أبو زهو، المكتبة التوفيقية، ١٣٧٨هـ.
- ٣٠- حُسن المحاضرة، للسيوطي، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.
- ٣١- الحيوان؛ للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، طبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٤٩م.
- ٣٢- خزانة الأدب؛ للبغدادى، تحقيق: عبد السلام هارون، ياهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.
- ٣٣- الخصائص؛ لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، بلا تاريخ.
- ٣٤- ديوان جرير؛ تحقيق: الدكتور نعمان محمد طه، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م.
- ٣٥- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: الدكتور سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م.
- ٣٦- ديوان ذى الرمة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٤م.
- ٣٧- ديوان طرفه بن العبد؛ دار صادر، بيروت، ١٣٨٠هـ = ١٩٦١م.
- ٣٨- ديوان عمرو بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.
- ٣٩- ديوان الفرزدق؛ شرح وضبط: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- ٤٠- السنن؛ للترمذي، طبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.
- ٤١- شذرات الذهب؛ لابن العماد الحنبلي، تحقيق: لجنة التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، بلا تاريخ.

- ٤٢- شرح التصريح على التوضيح؛ للشيخ خالد الأزهرى، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ.
- ٤٣- شرح ديوان حسان بن ثابت؛ لعبد الرحمن البرقوقي، مطبعة السعادة، القاهرة، بلا تاريخ.
- ٤٤- شرح شافية ابن الحاجب؛ للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥ م.
- ٤٥- شرح شذور الذهب؛ لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٣٧٦ هـ.
- ٤٦- شرح شواهد المغنى؛ للسيوطي، تحقيق: لجنة التراث الهربي، بيروت، بلا تاريخ.
- ٤٧- شرح كافية ابن الحاجب؛ للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ.
- ٤٨- شرح مختصر الروضة، لنجم الدين الطوفي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م.
- ٤٩- شرح المعلقات السبع؛ للزوزني، طبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٧٩ هـ = ١٩٥٩ م.
- ٥٠- شرح مفصل الزمخشري، لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة، بلا تاريخ.
- ٥١- شفاء الغليل قيما في كلام العرب من الدخيل؛ لشهاب الدين أحمد الخفاجي، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧١ هـ = ١٩٥٢ م.
- ٥٢- الصحاح؛ للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.
- ٥٣- صحيح البخاري؛ دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.
- ٥٤- صحيح مسلم؛ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٢ م.
- ٥٥- الضرائر؛ للآلوسي، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤١ هـ.
- ٥٦- الضوء اللامع؛ لشمس الدين السخاوي، مكتبة الحياة، بيروت، بلا تاريخ.

- ٥٧- الطبقات الكبرى؛ لابن سعد، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- ٥٨- طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٣م.
- ٥٩- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، بلا تاريخ.
- ٦٠- الفهرست؛ لابن النديم، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٣٤٨هـ.
- ٦١- في أصول النحو؛ لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- ٦٢- القاموس المحيط؛ للفيروزآبادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.
- ٦٣- الكتاب؛ لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.
- ٦٤- كتاب الاقتراح؛ للسيوطي، تحقيق الدكتور: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.
- ٦٥- كتاب السبعة في القراءات؛ لابن مجاهد، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- ٦٦- الكشف؛ للزنجشيري، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.
- ٦٧- كشف الظنون؛ لحاجي خليفة، نشرة محمد شرف الدين، مكتبة المثنى، بغداد، بلا تاريخ.
- ٦٨- لسان العرب؛ لابن منظور، الدار المصرية للتأليف والترجمة، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، بلا تاريخ.
- ٦٩- اللمع في أصول الفقه؛ لأبي إسحاق الشيرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- ٧٠- لمع الأدلة في أصول النحو؛ لابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.

- ٧١- المحصول في علم أصول الفقه؛ للفخر الرازي، تحقيق: طه جابر العلوانى، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- ٧٢- المدارس النحوية؛ للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ٧٣- مراتب النحويين، لأبى الطيب اللغوى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، بلا تاريخ.
- ٧٤- المرتجل؛ لابن الخشاب، تحقيق: على حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.
- ٧٥- المذهب في علوم اللغة وأنواعها؛ للسيوطي، تحقيق: أحمد محمد جاد المولى وزميله، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ.
- ٧٦- معجم الأدباء؛ لياقوت الحموى، دار المستشرق، بيروت، بلا تاريخ.
- ٧٧- معجم البلدان؛ لياقوت الحموى، دار صادر ودار بيروت، بلا تاريخ.
- ٧٨- المعجم الكبير؛ للطبراني، تحقيق: حمدى عبد الحميد، الطبعة العراقية، بلا تاريخ.
- ٧٩- معجم المؤلفين؛ لعمر كحالة، دار إحياء التراث العربى، بيروت، بلا تاريخ.
- ٨٠- مفتاح السعادة؛ لطاش كبرى زاده؛ تحقيق: كامل بكرى وزميله، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ٨١- المفصل في علم العربية؛ للزنجشى، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٢٣هـ.
- ٨٢- المقتضب؛ للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ١٩٦٣-١٩٦٨م.
- ٨٣- المقدمة الجازولية في النحو؛ للجازولى، تحقيق: الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- ٨٤- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث؛ للحافظ أبى عمرو الشهرزورى، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ.
- ٨٥- المقرب في النحو؛ لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجابورى، بغداد، ١٩٧١ - ١٩٧٢م.
- ٨٦- الممتع في التصريف؛ لابن عصفور، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.

- ٨٧- الموشح؛ للمرزباني، تحقيق: على محمد البجاوي، دار نهضة مصر، ١٩٦٥ م.
- ٨٨- نبوءات الرسول ﷺ ما تحقق منها وما يتحقق؛ للدكتور محمد ولي الله عبد الرحمن الندوي، مطبعة دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م.
- ٨٩- النحاة والحديث النبوي، للدكتور حسن موسى الشاعر، مطابع دار الشعب، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.
- ٩٠- نزهة الألباء؛ لابن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٧ م.
- ٩١- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة؛ للشيخ محمد الطهطاوي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢ م.
- ٩٢- النشر في القراءات العشر؛ لابن الجزري، نشر على محمد الضباع، القاهرة، بلا تاريخ.
- ٩٣- النوادر في اللغة؛ لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشرق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١ م.
- ٩٤- هدية العارفين؛ إسماعيل باشا البغدادي، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٥١ م.
- ٩٥- همع الهوامع؛ للسيوطي، بتصحيح: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ.
- ٩٦- وفيات الأعيان؛ لابن خلكان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.

ثانياً - الدوريات :

- ١ - مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد الثاني.
- ٢ - مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد الثالث.